الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح _ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير و اقتصاد بترولي

تحت عنوان :

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر – الامارات العربية المتحدة)

من اعداد الطلبة :

- خويلدات محمد مجاهد
- وذان بشير

تحت اشراف الدكتور:

- علاوي محمد لحسن

الموسم الجامعي 2013/2012

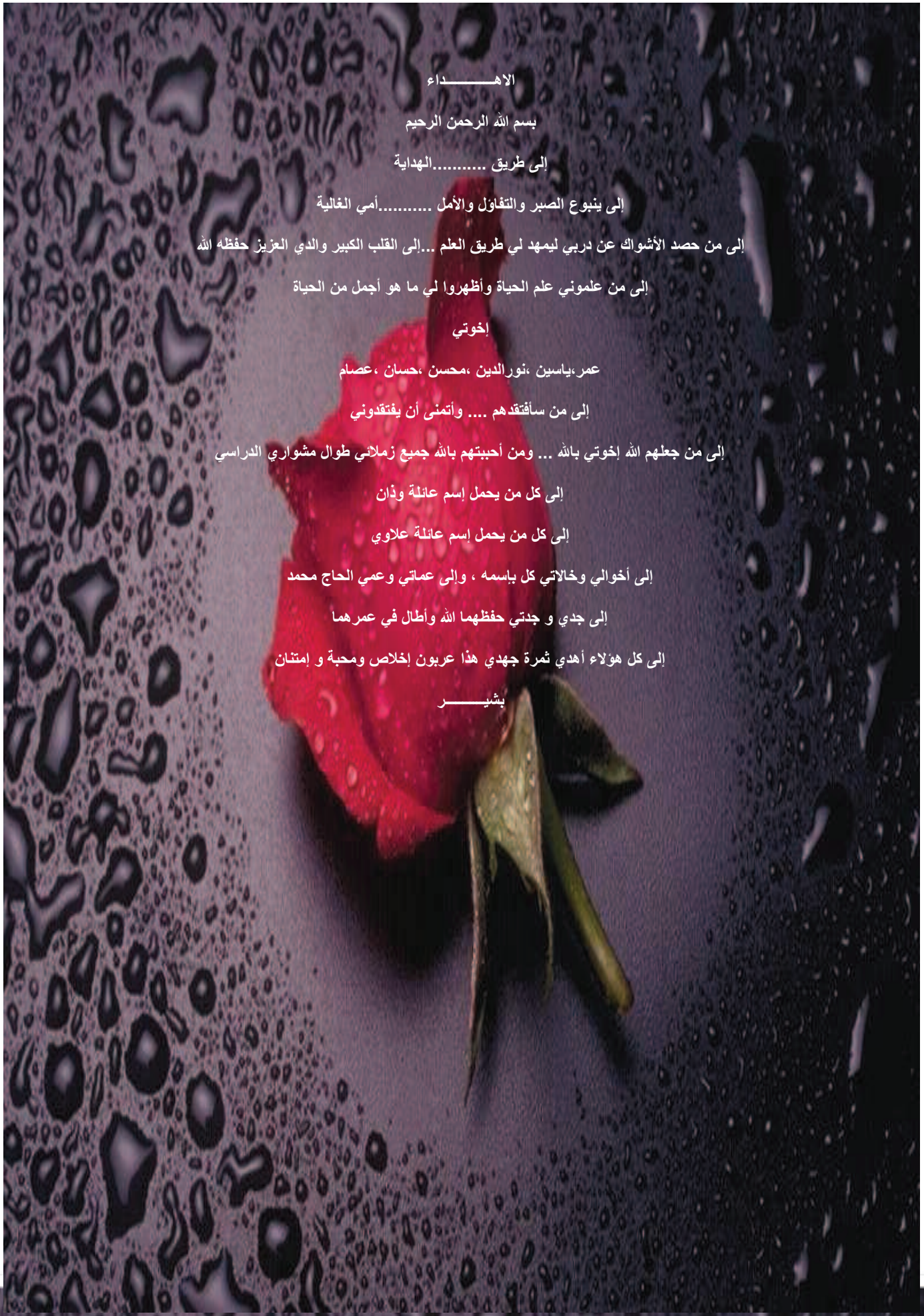

الاهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى طريق .....الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل .....أمي الغالية

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...إلى القلب الكبير والدي العزيز حفظه الله

إلى من علموني علم الحياة وأظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

إخوتي

عمر،ياسين ،نورالدين ،محسن ،حسان ،عصام

إلى من سأفتقدهم .... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ... ومن أحببتهم بالله جميع زملائي طوال مشواري الدراسي

إلى كل من يحمل إسم عائلة وذان

إلى كل من يحمل إسم عائلة علاوي

إلى أخوالي وخالاتي كل بإسمه ، وإلى عماتي وعمي الحاج محمد

إلى جدي و جدتي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا عربون إخلاص ومحبة و إمتنان

بشيـــــــــر

الإهداء

الحمد لله والشكر لله على جزيل نعمائه ، ووافر عطائه ، وله الفضل على إحسانه

ومنه أما بعد : أهدي عملي المتواضع هذا :

إلى من قرن الله عز وجل اسمه باسمها من فوق سبع طباق وأوصى ببرها من سابع سماء ، ووضع أعز ما نطلب تحث قدميها ، إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود إلى رمز يمثل الكفاءة والخلود ، إلى من علمتني أبجدية الحروف ، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى أعز وأغلى ما في الكون " أمي الحبيبة " .

إلى من كان سببا في وجودي ، إلى من بذل النفس النفيس من أجل إسعادي ، إلى من أعتبره قدوتي في الحياة وزادني ، إلى العزيز " أبي الحبيب ".

إلى ألمع ذرة تحترق لها العيون ، إلى الذين كانوا بسمة في فؤادي ونجوما في سهادي ، إلى النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري ، ليرسم روضا من رياض الجنة إخوتي وجميع زملائي .

إلى كل من علمني حرفا ، أساتذتي الكرام ، الذين رافقوني من أولى خطواتي على درب المعرفة

إلى غاية المرحلة الجامعية .

إلى كل من حوتهم ذاكرتي ولم تحوهم مذكرتي .

إلى كل من يتصفح المذكرة في هذه اللحظات .

إلى هؤلاء جميعا أهدي عملي المتواضع .

2013

الاهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الاهداء

التشكرات

قائمة الجداول

المقدمة العامة

الفصل الأول : مفاهيم حول الاسواق والاسعار النفطية العالمية

مقدمة الفصل 01

المبحث الأول : ماهية الاسواق النفطية العالمية 06

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الاسواق النفطية العالمية 06

المطلب الثاني : متعاملي السوق البترولية وأهم العاملين بها 07

المطلب الثالث : أشكال و أنواع الاسواق النفطيه العالمية 10

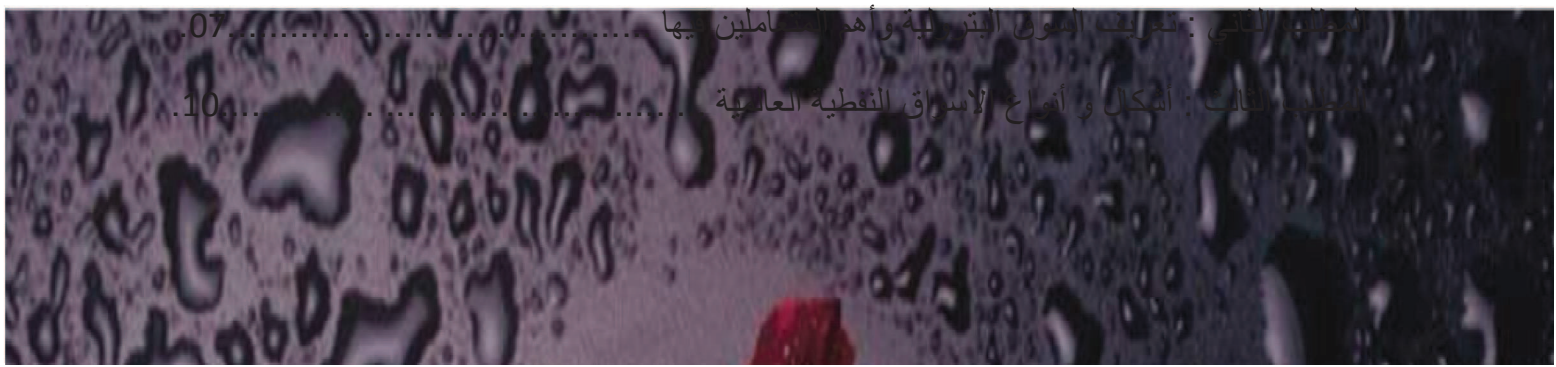

المبحث الثاني : ماهية الاسعار النفطية العالمية 12

المطلب الأول : لمحة عن السعر النفطي 12

المطلب الثاني : تعريف و أنواع السعر النفطي 13

المطلب الثالث : أثر المضاربة على السعر النفطي 18

المبحث الثالث : عموميات حول النفط 19

المطلب الأول :محطات في تاريخ السعر النفطي وكيفية تسعيره.....19

المطلب الثاني : تطورات اسعار النفط الخام في السوق العالمية 25

المطلب الثالث : تداعيات الأزمة المالية وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية..... 26

المبحث الرابع : مفاهيم عامة خاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية..... 28

المطلب الاول : **:** مفهوم النمو الاقتصادي 28

المطلب الثاني : سمات وعناصر النمو الاقتصادي 29

المطلب الثالث :الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....30

الفصل الثاني : أسعار النفط و أثرها على النمو الإقتصادي للجزائر والامارات

مقدمة الفصل : .....

المبحث الاول : مكونات النمو الاقتصادي 34

المطلب الاول : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي 34

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي ....35.

المطلب الثالث : قياس و أهمية تحليل النمو الاقتصادي 38

المبحث الثاني : النفط في الجزائر و الامارات العربية المتحدة 39

المطلب الاول : لمحة عن النفط في الجزائر و الامارات العربية المتحدة 39

المطلب الثاني : السياسة النفطية في الجزائر والامارات العربية المتحدة 40

المبحث الثالث : تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري 43

المطلب الاول : تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري 43

المطلب الثاني : تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الاجمالي ....45.

المطلب الثالث : تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة 46

المبحث الرابع : تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الاماراتي 48

المطلب الاول : تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الاماراتي 48

المطلب الثاني : تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الاجمالي الاماراتي 50

المطلب الثالث : تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة الاماراتية 53

خانمة الفصل 57

الخاتمة العامة 58

قائمة المراجع

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي .	21
02	الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط (1989-2009)	22
03	الانتاج العالمي من النفط (2004-2009)	23
04	الطلب على المصادر الطاقة الاولية	25
05	المعدلات الشهرية لاسعارالنفط في الاسواق العالمية خلال عامي 2010/2009	26
06	تطورالصادرات الجزائرية 1999-2007	43
07	تطورات الواردات الجزائرية خلال 2000 – 2007	44
08	تطورات اسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (1986-2007)	45
09	نسبة الجباية النفطية من الايرادات الكلية في الفترة 1999 – 2007	46

10	يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية النفطية في تغطيتها	47
11	تعريف بدولة الامارات العربية المتحدة	48
12	مكانة النفط الاماراتي على الصعيد المحلي والعالمي وأثره	50
13	يبين تطور الايرادات الاجمالية في المجال النفطي والغير نفطي بالنسبة ل(أبوظبي – دبي – الشارقة) خلال سنتي 2001 و 2008 :	54

الشكر والتقدير

2013

الشكر لله العلي القدير

إنه ليسعدنا أن نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ الفاضل

"علاوي محمد لحسن" الذي تحمل مسؤولية الإشراف على البحث و الذي لم يدخر أي جهد

في تقديم توجهاته وإرشاداته حتى تم انجاز هذا البحث.

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع **الأساتذة** في مشوارنا الدراسي على تشجيعهم

وعونهم، وإلى كل الزملاء الذين قدموا لنا يد المساعدة في هذا المجال.

بشير و محمد مجاهد

المقدمة عامة

مقدمة عامة :

أصبح النفط ومنذ أواسط القرن الماضي يلعب دورا أكثر من رئيسي في حياة المجتمعات والدول منذ ذلك الوقت و إلى غاية الوقت الحاضر، فبواسطته تسير المركبات وتشغل المصانع والآلات وتتحرك الطائرات وتقضى به العديد من حاجيات الافراد ومتطلباتهم اليومية . تنفرد هاته المادة بالعديد من الميزات يجعلها فريدة من نوعها كالندرة والمشتقات الكثيرة وغيرها ،كما ارتبط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله كالأسواق النفطية والأسعار النفطية .... وغيرهما من المصطلحات ، ساهم البترول في إقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة ،

فمن هاته الدول نجد الجزائر والتي من سبعينات القرن الماضي (2012/ 1971) يعتبر النفط هو الرئة الحيوية التي تتنفس به الميزانية العامة فتتأثر من عام إلى آخر بتأثر أسعار النفط، حيث تشمل نسبة تغطية الايرادات العامة أكثر من 97% ، كما تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة فتعد من الدول من الدول المعتمدة على مداخيل النفط ولكن بنسبة تقدر ب 80% ، حيث كان لاثر سياسة تنويع الاقتصاد أثر بالغ في السياسة الاقتصادية لهذا البلد ، هذا ما دفعنا إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي لهاتين الدولتين .

الاشكالية

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الاجابة على الاشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي :

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر والإمارات ؟

وللإجابة على هذا التساؤل والالمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

ماهية الاسواق النفطية ، وماهية الاسعار النفطية ؟

ما هي عموميات النفط و وتأثيرها على الأسعار ؟

ماهية النمو الاقصادي ؟

ماهي آثارتذبذب أسعار النفط على معدلات النموالاقتصادي للجزائر والامارات؟

الفرضيات :

المقدمة عامة

أما الفرضيات التي اعتمدت في الاجابة على هاته الاسئلة فكانت كالتالي :

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول

يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الاسواق النفطية العالمية .

يعتبر الإقتصاد الجزائري والاماراتي من الاقتصاديات المرتبطة بقطاع المحروقات ، ولذلك فلتقلبات أسعار البترول أثر النمو الاقتصادي ومعدلاته لهاتين الدولتين .

أسباب إختيار الموضوع :

السبب في إختيار هذا الموضوع هو كون هاتين الدولتين من الدول المصدرة للبترول وتعيشان على الريع البترولي ، كما يعد موضوع البحث مقدمة لايجاد بدائل لهذا المورد خاصة مع الاخبار التي تفيد بنضوب هذه المادة في الدولتين في العقود القليلة القادمة .

الهدف من الدراسة :

إن معرفة اثر التغير في أسعارالنفط على الجزائر والامارات يعتبر من المواضيع الهامة لاستشراف آفاق ومستقبل النفط في الدولتين وتهدف هاته الدراسة إلى :

التعريف بالنفط وعمومياته .

إظهار مكانة النفط في إقتصاد الدولتين .

تحليل اثر التغيرفي اسعار النفط على الميزان التجاري ، الناتج الداخلي الاجمالي ، والموازنة العامة للجزائر والامارات .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعد من القضايا الاساسية التي شغلت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة :

الاهتمام بهذا الموضوع جراء الارتفاع الغيرمسبوق في أسعار النفط في السنوات الاخيرة

تبنى الخطط والتوجهات الاقتصادية على اساس الايرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

الدراسات السابقة :

المقدمة عامة

قويدري قوشيح بوجمعة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2009_2008 التي تطرقت اثراسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر .

مشدن وهيبة ، أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة 2003_1973 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود والمالية ،جامعة الجزائر 2005_2004 التي تطرقت إلى حرب الاسعار بين الدول المصدرة والمستوردة . والمتغيرات المؤثرة في السوق النفطية .

تتميز الدراسة الاولى بكونها تطرقت لتحليل أثر التذبذب أسعار النفط إقتصاديات الدول المصدرة ودراسة حالة الجزائر والكويت والمقارنة بينهما .

المنهج المتبع :

سنستند في دراستنا على المنهج الاستنباطي لوصف الظاهرة المدروسة ، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي عن طريق الادوات الاحصائية في صورة الجداول ، واستخدام المنهج المقارن للمقارنة بين الجزائر والامارات .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : سيتم دراسة أثر تقلبات اسعار النفط على معدلات النموالاقتصادي للجزائر والامارات للفترة من 2008_1999 .

الحدود المكانية : قمنا بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة الجزائر والامارات .

أقسام الدراسة :

إعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين كالتالي :

الفصل الاول : تم تخصيصه لدراسة ماهية الاسواق والاسعار النفطية والالمام بمفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي .

الفصل الاول : تم تخصيصه لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري ، والناتج الداخلي الاجمالي ، والميزانية العامة .

مقدمة عامة :

أصبح النفط ومنذ أواسط القرن الماضي يلعب دورا أكثر من رئيسي في حياة المجتمعات والدول منذ ذلك الوقت و إلى غاية الوقت الحاضر، فبواسطته تسير المركبات وتشغل المصانع والآلات وتتحرك الطائرات وتقضى به العديد من حاجيات الافراد ومتطلباتهم اليومية . تنفرد هاته المادة بالعديد من الميزات يجعلها فريدة من نوعها كالندرة والمشتقات الكثيرة وغيرها ،كما ارتبط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله كالأسواق النفطية والأسعار النفطية .... وغيرهما من المصطلحات ، ساهم البترول في إقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة ،

فمن هاته الدول نجد الجزائر والتي من سبعينات القرن الماضي (2012/ 1971) يعتبر النفط هو الرئة الحيوية التي تتنفس به الميزانية العامة فتتأثر من عام إلى آخر بتأثر أسعار النفط، حيث تشمل نسبة تغطية الايرادات العامة أكثر من 97% ، كما تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة فتعد من الدول من الدول المعتمدة على مداخيل النفط ولكن بنسبة تقدر ب 80% ، حيث كان لاثر سياسة تنويع الاقتصاد أثر بالغ في السياسة الاقتصادية لهذا البلد ، هذا ما دفعنا إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي لهاتين الدولتين .

الاشكالية

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الاجابة على الاشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي :

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر والإمارات ؟

وللإجابة على هذا التساؤل والالمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

ماهية الاسواق النفطية ، وماهية الاسعار النفطية ؟

ما هي عموميات النفط و وتأثيرها على الأسعار ؟

ماهية النمو الاقصادي ؟

ماهي آثارتذبذب أسعار النفط على معدلات النموالاقتصادي للجزائر والامارات؟

الفرضيات :

أما الفرضيات التي اعتمدت في الاجابة على هاته الاسئلة فكانت كالتالي :

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول

يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الاسواق النفطية العالمية .

يعتبر الإقتصاد الجزائري والاماراتي من الاقتصاديات المرتبطة بقطاع المحروقات ، ولذلك فلتقلبات أسعار البترول أثر النمو الاقتصادي ومعدلاته لهاتين الدولتين .

أسباب إختيار الموضوع :

السبب في إختيار هذا الموضوع هو كون هاتين الدولتين من الدول المصدرة للبترول وتعيشان على الريع البترولي ، كما يعد موضوع البحث مقدمة لايجاد بدائل لهذا المورد خاصة مع الاخبار التي تفيد بنضوب هذه المادة في الدولتين في العقود القليلة القادمة .

الهدف من الدراسة :

إن معرفة اثر التغير في أسعارالنفط على الجزائر والامارات يعتبر من المواضيع الهامة لاستشراف آفاق ومستقبل النفط في الدولتين وتهدف هاته الدراسة إلى :

التعريف بالنفط وعمومياته .

إظهار مكانة النفط في إقتصاد الدولتين .

تحليل اثر التغيرفي اسعار النفط على الميزان التجاري ، الناتج الداخلي الاجمالي ،و الموازنة العامة للجزائر والامارات .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعد من القضايا الاساسية التي شغلت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة :

الاهتمام بهذا الموضوع جراء الارتفاع الغيرمسبوق في أسعار النفط في السنوات الاخيرة

تبنى الخطط والتوجهات الاقتصادية على اساس الايرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

الدراسات السابقة :

قويدري قوشيح بوجمعة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2009_2008 التي تطرقت اثراسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر .

مشدن وهيبة ، أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة 2003_1973 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود والمالية ،جامعة الجزائر 2005_2004 التي تطرقت إلى حرب الاسعار بين الدول المصدرة والمستوردة . والمتغيرات المؤثرة في السوق النفطية .

تتميز الدراسة الاولى بكونها تطرقت لتحليل أثر التذبذب أسعار النفط إقتصاديات الدول المصدرة ودراسة حالة الجزائر والكويت والمقارنة بينهما .

المنهج المتبع :

سنستند في دراستنا على المنهج الاستنباطي لوصف الظاهرة المدروسة ، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي عن طريق الادوات الاحصائية في صورة الجداول ، واستخدام المنهج المقارن للمقارنة بين الجزائر والامارات .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : سيتم دراسة أثر تقلبات اسعار النفط على معدلات النموالاقتصادي للجزائر والامارات للفترة من 1999_2008 .

الحدود المكانية : قمنا بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة الجزائر والامارات .

أقسام الدراسة :

إعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين كالتالي :

الفصل الاول : تم تخصيصه لدراسة ماهية الاسواق والاسعار النفطية والالمام بمفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي .

الفصل الاول : تم تخصيصه لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري ، والناتج الداخلي الاجمالي ، والميزانية العامة .

الفصل الأول :

مفاهيم حول الاسواق والأسعار النفطية العالمية

المبحث الأول : ماهية الاسواق النفطية العالمية .

المبحث الثاني : ماهية الاسعار النفطية العالمية .

المبحث الثالث : عموميات حول النفط .

المبحث الرابع : مفاهيم عامة خاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية .

مقدمة الفصل :

استعمل الانسان الفحم منذ الالاف السنين إلى غاية دخول القرن العشرين وظهور نوع جديد من الطاقات وهو النفط ، هذا بعدما جرب الانسان الطاقة البشرية والالية والحرارية وغيرها ، فتأكد من وجوب استعمال هذا النوع من الطاقات نظرا لإيجابياته الكثيرة و سلبياته القليلة آنذاك ، كما إنجر عن هذا النوع من الطاقة لوازم مرتبطة به ارتباطا وثيقا كأسعار النفط وأسواقه ، والذين أثر التغير فيهما على مسار النمو الاقتصادي المرسوم للدول التي تعتمد على إيراداته

المبحث الأول : ماهية الاسواق النفطية

المطلب الأول : التطور التاريخي لسوق النفط العالمية

التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية [1]

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الامريكية لأول مرة ، مرة السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي ، حيث أن الحدود الزمنية لكل مرحلة تقريبية هي :

1- خلال الفترة 1857 إلى 1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى) : كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ن وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر ، حتى صارت شركات كبيرة وقوية .

2- خلال الفترة 1870 إلى 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك) : أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير ، وعرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها ، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط .

3- خلال الفترة 1960إلى 1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973): مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك ن وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها ، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى .

4- خلال الفترة 1973إلى 1980 منذ بداية ازمة 1973 : في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول الأوبك ، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط ، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك ، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها .

من سنة 1980 إلى 2011 سيادة القانون العرض والطلب على السوق النفطية : في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين ، فأصبحت سوق تنافسية ، ولكن بعد اختلال العرض والطلب

[1] - حمادي نعيمة ، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 -2008 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بو علي ، جامعة الشلف ، 2009/2008 ، ص 52 .

النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك ، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية و أصبحت تعرف تقلبات بين الحين والأخر ، حيث انه كان انخفاض في أسعار في سنة 1986 و 1998 و2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و2007 و2010 وقلة الطلب على النفط في 1986 وفي 2011 زيادة الطلب وتغطية النقص الذي حدث جراء الأحداث اليبية وتغطيته من طرف السعودية أكبر دول المنتجة للنفط .

المطلب الثاني : تعريف السوق البترولية وأهم المتعاملين فيها .

أولا : تعريف السوق البترولية :

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية .

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي :

1- سوق احتكار القلة : يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي ، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي .
2- الاتجاه نحو التكامل الرأسي : حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول ، نقله ن تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام على غاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة .
3- الاتجاه نحو التكتل : تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها ، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الاسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .[1]

ثانيا : الفاعلون في السوق البترولية :

1- من ناحية الدول المنتجة

أ- منظمة الاوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينات ازمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية ، بحيث أن محور الخلاف تعلق اساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية ، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول ، وببغداد في 10 سبتمبر1960 أسس الموردون الأساسيين لسوق البترول العالمية ، فنزويلا ، العراق ،

[1] مذكرة قرونفة وليد ، الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية 2010_2011 ص 37

إيران ، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 ن وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة ، و التي بلغت 15 % ، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية .

إنضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي : قطر –1961– ليبيا و اندونيسيا 1962 ، الإمارات العربية المتحدة 1967 ، الجزائر 1969 ، نيجيريا 1971 ن الإكوادور 1957 ، ثم انسحبت الغابون سنة 1995 وأنغولا 1973 .

اهداف المنظمة :

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي تتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج ،وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية .
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول لدول الأعضاء .
- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية ، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية .
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية .
- تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول .

ب– الدول المنتجة خارج أوبك : بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 ، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع ، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة ن غير ان الدول الاخرى فضلت لندن كموقع متوسط ، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر ، المكسيك ، أنغولا ، ماليزيا والصين .

كما شاركت كولومبيا مترددة ، وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول ، و أن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي ، والذي أطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة ، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة أشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة .

2– من ناحية الدول المستهلكة :

أ- وكالة الطاقة الدولية : هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة ، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية ، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول ، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي (الولايات المتحدة ، كندا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، ايطاليا ، اليابان ، استراليا ، نيوزلندا ، السويد الدانمارك ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ ، ايرلندا ، سويسرا ، إسبانيا ، النمسا ، تركيا ، اليونان ، فرنسا ، فنلندا ، المجر ، البرتغال والنرويج) ، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجار :

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية .
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية ، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى .
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك .
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها .
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة .

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول ، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول ، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي .

ب- الشركات البترولية العالمية : سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وهولندا ، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 في المائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية ، كما أنها تملك 70 في المائة من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك ، فإنها تمتلك أكثر من 50 في المائة من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ،وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هي

(اكسون) ن ثم شركة (غولف) وشركة (تكساكو) وشركة (موبيل أويل) وخامس الشركات الأمريكية تسمى (تشيفرون) بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتر وليوم) .[1]

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78 في المائة إنتاج البترول في العالم ومن هذه الشركات شركة آرامكم السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن تم على السعر الأدنى للنفط لاحق .

المطلب الثالث : أشكال و أنواع الأسواق النفطية العالمية .

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشراكات النفطية الكبرى والدول المنتج للنفط ،وتطورات طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي :

أولا :الأسواق الفورية للنفط الخام

ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتضار المشتري وانما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط ، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها ، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة ، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا .

وتتحد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت ، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس .

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق آلية العرض والطلب ، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والأخر ، وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام .

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي .[2]

[1] نفس المرجع السابق ص 40
[2] حمادي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ص57

ثانيا : الأسواق الآجلة :

تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة حيث يقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية ، ويحرص المعنيون بالأمر على مراقبة ومتابعة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشرا هاما لتوقعات الأسعار ، كما يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر ، أما إذا ارتفعت الأسعار فان عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل انتظارا لارتفاعات أكبر في الأسعار (الخوري ، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الاسواق :

1- الأسواق النفطية المادية الآجلة : تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم ، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجال لاحقة ، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك ، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها ، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت ، البترين زيت الديزل ووقود الطائرات ، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب .

2- الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك ، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية ، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد ، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي :

- سوق نيويورك للتبادل التجاري (nymex)
- سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (ips)
- وسوق سنغافورة النقدي العالمي (simex)

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية ، كم هو الحال في البورصة العادية ، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت ، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون

الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك على غرفة المقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق .

ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار ، وغالبا ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا .

نلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق وهي :

- التغطية : وهي تلك التعاملات في السوق المالية البترولية التي تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برميل ، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق ،وهذا من اجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة ، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشترين في نفس الوقت
- مضاربة : المضاربة على العموم ، معرفة بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة 4 ، إن المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة ، فتدخلات المضاربين أدت إلى تضخيم في المعاملات في الأسواق الآجلة وبالتالي التأثير على تغيرات الأسعار .

ويمكن لأسعار سوق الأجل أن تؤثر في السوق الفورية ، وذلك عندما يقوم المتعاملين بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن أن تسلكه السوق في المستقبل .

- الموازنة : تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق ، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار ، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر .

المبحث الثاني : الأحداث التاريخية وأسعار البترول

المطلب الاول : محطات في تاريخ أسعار النفط

مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138عاما فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال الفترة من عام 1948وحتى نهاية الستينات بين 2.50و 3دولارات للبرميل. ثم ارتفع سعر النفط من 2.50عام 1948إلى حوالي 3دولارات عام 1957واستقرت عند هذا السعر تقريبا حتى عام 1970م بعد ذلك تضاعف هذا السعر مع نهاية عام 1974أربع مرات متجاوزا 12دولا للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل خلال حربها مع العرب. ثم استقرت أسعار النفط العالمية خلال عام 1974وحتى عام 1978ما بين 12.21دولارا للبرميل و 13.55دولارا للبرميل.

دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث بمنطقة الشرق الأوسط حيث يقع معظم مكامن النفط ، فقد أفضت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14دولارا للبرميل في عام 1978إلى أكثر من 35دولارا للبرميل عام 1981.بعد ذلك منيت أسعار النفط بانخفاض خلال الفترة من 1983-1985م وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار. لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انهارت في متصف عام 1986إلى أقل من 10دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18دولارا للبرميل غير أن الأسعار استمرت ضعيفة.

ارتفعت الأسعار في عام 1990بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973.نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996م إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام 1997وعام 1998، نتيجة إلى تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 3ملايين برميل في عام 1999م لتصعد الأسعار إلى 25دولارا للبرميل، ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000م في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30دولارا وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003م وفي عام 2005م قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78دولارا للبرميل أدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والقلاقل الأمنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90دولارا للبرميل لخام .نامیکس

كيفية تسعيرة النفط :

البعض يعتقد بأن تسعيرة النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ أنها تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الأعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي النفط المتعاقد عليه سلفا. ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي ناميكس ووست تكساس في الأسواق الأمريكية وبرنت لأوروبا وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط. والبترول عادة ما يسعر في ثلاثة مواقع لخمسة أنواع من النفط فعلى سبيل المثال يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص 7إلى 10دولارات للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس ويسعر في سوق أوروبا بناقص 5- 7دولارات للبرميل عن سعر برنت بينما يسعر في سوق شرق آسيا بناقص 2- 4دولارات للبرميل، فيما يسعر الزيت العربي الخفيف الممتاز وهو أغلى أنواع النفط في السوق الأمريكية بزائد 1- 2دولار للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس ويسعر في سوق أوروبا بزائد 2- 4دولارات للبرميل عن سعر برنت فيما يسعر في سوق شرق آسيا بزائد 3- 4دولارات للبرميل. وهكذا بالنسبة لبقية أنواع النفط،ويتم تغيير .الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية [1]

المطلب الثاني: تعريف و أنواع أسعار النفط الخام

مفاهيم حول البترول :

1- **تعريف البترول** : هناك عدة تعاريف للبترول منها :

[1] http://www.alriyadh.com/2007/10/22/article288300.html

1: إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية petroleum وتعني : petr صخر ، oleum أي بمعنى زيت الصخر ، والبترول مادة بسيطة ومركبة ، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي منها " [1].

2:الزيت الخام هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه ، وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية ".

ويتكون البترول من المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين ، ويبقى البترول الذي قد يكون مختلطا بالماء داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها إلتواءات وانكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية فيندفع تحت الضغط الواقع عليه ، وبحكم طبيعته التي تسمح له بالهجرة migrate داخل الصخور المسامية ليتراكم فيما يسمى بالمصيدة البترولية ولا يمنعه من مواصلة الهجرة في تلك الحالة إلا ما يحاصر المصيدة من طبقات صخرية غير مسامية ، وقد تتكون المصيدة البترولية أيضا نتيجة تحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية أو لأسباب جيولوجية أخرى ، وإذا تقارب عدد من المصايد أو الطبقات الحاملة للبترول تقاربا يجعل منها وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا بتروليا petroluem field .

2- أنواع البترول :

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتواءه على المادة الكبريتية .

إن مصطلح درجة الكثافة النوعية هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة جودة البترول ، فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1-60 درجة ، فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون ذلك البترول من نوعية جيدة أي بترول خفيف وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة أي كونه بترول ثقيلا .

إن درجة الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة وهي كالآتي :

1- الدرجة العالية وهي رمز للبترول الخفيف والذي يحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق .
2- الدرجات المنخفضة وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة وما دون .

[1] محمد أحمد الدوري و محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983 ص 08

3- الدرجات الوسطى وهي رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل زيت الغاز وزيت الديزل وزيت التشحيم ، ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة وحتى 35 درجة .

إن معيار درجة الكثافة النوعية للتدليل عن نوعية وقيمة البترول ما هو إلا معيار شاع استعماله بصورة واسعة في الصناعة و السوق البترولية (علما بأنه من الناحية العلمية غير سليم وذلك لكون معيار تصنيف أنواع البترول علميا هو المستند على المكونات الكيمياوية للبترول أو المركبات الهيدرو كاربونية للبترول ويقسم إلى بترول بارافيني أو بترول أسفلتي إضافة إلى التصنيفات المعيارية الأخرى كمعيار عامل التخصص أو الثابت اللزوجة والكثافة) .

الفرع الثاني :الاسعار المعلنة (the posted prices)

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرا أويل نيوجيرسي (standard oil of new jersey company) الأمريكية في عام 1880 ، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان ، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام مند عام 1873 ، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير .

واستمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندر أويل عام 1911 ، وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام ، بمعنى أخر فقد تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلا من احتكارها من قبل شركة ستاندر أويل نيوجيرسي .

وفي العشرينات من القرن الماضي ، حينما أكتشف النفط في مناطق عديدة من العالم ، توحدت شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل بسيطرة على جميع مجالات الصناعة النفطية ، حيث كان من بين ما قامت به تحديد الأسعار المعلنة من موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية ، وبخاصة موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك .

ولقد اكتسبت الأسعار المعلنة أهمية متزايدة بعد عام 1948 ، وذلك عندما تم تعديل الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية العالمية في أراضي فنزويلا ، بسبب مناقشة أقطار الشرق الأوسط النفطية لها ، وكان ذلك حينما ظهر في هذه الأقطار نظام " مناصفة الأرباح " بدلا من (4) شلنات كانت تدفعها شركات النفط الكبرى لحكومات الأقطار العربية المعنية عن كل طن من نفطها الخام المصدر ، أما أرباح الشركات فكانت تتحقق من تطبيق قاعدة الأسعار المعلنة بعد طرح الحسومات المتفق عليها من الطرفين .

ثم استمرت شركات النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتى يوم 16 اكتوبر 1973 ، عندما أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام من جانبها خلال مؤتمرها الذي عقدته بالكويت في اليوم المذكور ، وكما سيتبين لا حقا لذلك يمكن القول

بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا اسعارا نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي ، بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها ، بمعنى أخر إن هذه الأسعار (لم تكن إلا أسعارا دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص إلى أخرى ذات اختصاص أخر ، وكلاهما جزء من هيكل واحد) .

2 الأسعار المتحققة (the realized prices)

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع أو المشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ....

والسعر المتحقق هو فعليا عبار ة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين –كحالة بيع بترول خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء منتجات البترولية ....أو الطرف المشتري يزود البائع مقابل البترول الخام بقيم سلعيا غير بترولية .....إلخ .

إن الأسعار المتحققة أو الفعلية ظهرت للوجود منذ فترة أواخر الخمسينات ، عملت بها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك ، منظمة أوابك أو الدول الأجنبية الأخرى ، أو الشركات البترولية الأجنبية الأخرى الاحتكارية أو المستقلة على السواء .[1]

إن مقدار أو مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق البترولية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف البترولية المتعاقدة ، فمثلا العقود البترولية طويلة المدى وبكميات محدودة أو صغيرة تكون الحسومات قليلة وبالتالي السعر المتحقق وعلى المستوى .

وإلى جانب ظروف السوق البترولية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة ، فمثلا تحسين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين بلد بترولي وبلد غير بترولي تمنح تسهيلات متقابلة الطرفين تؤدي إلى تحقيق الأسعار المتحققة .....إلخ .

الفرع الثالث : أسعار الإشارة وأسعار الكلفة الضريبية :

1– أسعار الإشارة (the reference prices)

[1] محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ص198

إن سعر الإشارة عبارة عن السعر للبترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ، واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات .

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، وقد طبقت لأول مرة قبل الجزائر ، بعد الإتفاق الذي عقده مع فرنسا في 28 جويلية 1956 ، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الإتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام خلاله بأقل من هذه الأسعار ، كما طبقتها فنزويلا ، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على إحتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار إعتبار من يوم 1 جانفي 1967 ، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا .

2- أسعار الكلفة الضريبية (the tax – paid cost prices)

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر ، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الإتفاقيات (الإمتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية ، وفي نفس الوقت ، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية ، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني " الخسارة " بطبيعة الحال .

وقد انفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين ، حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العالمية في أراضيها ، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي :

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

حيث أن عائد الحكومة = الريع + الضريبة .

الفرع الرابع : الأسعار الأنية والسعر الرسمي .

1- الأسعار الأنية الفورية (the spot prices)

السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة ، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية أو أنية.

لقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978 ، بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها) مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوط بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه ، لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى

وفق حسومات معينة في السوق الآنية للنفط أو السوق الفورية (sport market) وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط ، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 بين (-10% 5%) من مجمل صادرات النفط العالمية ، ثم تصاعدت نسبها خلال عام 1979حيث أصبحت تتراوح بين (15%-20%) من مجمل صادرات النفط العالمية ، وتعتبر سوق روتردام (rotterdam market) أفضل مثال للسوق الآنية للنفط ، وقد انضمت بعض دول الأوبك إلى الشركات التي تبيع النفط في السوق الآنية مثل إيران ، الكويت ، قطر فنزويلا وأندونيسيا .

2- السعر الرسمي أو الإداري (official /adminstative pricse)

هذا السعر يعني بأنه تعبيرا عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية (شركة أو مؤسسة نفطية تعود لدولة معينة أو دول معلومة)، برز هذا السعر في ظهور ه للتداول والتبادل الدولي في فترة أوائل السبعينات من القرن العشرين وللدلالة على أسعار بلدان أوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة وما تلاها والمحددة من قبلها ووفقا لمعاييرها التي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية وعلمية وعادلة لتحديد قيمة أسعار نفوطها في السوق الدولية .

وتمثل ذلك في سيادة هذا السعر في السوق الدولية طيلة فترة عقد السبعينات وحتى أواسط عقد الثمانينات وتحديدا في عام 1987 ، عندما اعتمدت أوبك سلة أسعار لنفوط متنوعة عددها سبعة منها ستة نفوط من بلدان أعضاء أوبك والسابع من خارجها من دولة المكسيك ، وعن تحرك متوسط أسعار هذه النفوط السبعة خلال زمن معلوم يعتبر الأساس والقاعدة التي يتحدد بها السعر المعلن الرسمي الإداري لبلدان أوبك ولنفوطها المختلفة .

أي أن السعر الرسمي الإداري لأوبك والمعلن من قبلها تحول فعليا إلى سعر تابع في مقداره ومستواه لسعر النفط في السوق الفورية منذ ذلك العام بصورة خاصة وما تلاها في عقد التسعينات وحتى الوقت الحاضر بعد أن كان سعر أوبك في عقد السبعينات خاصة قائدا ومحركا أساسيا لإتجاهات تطور الأسعار في السوق العالمية.

الفرع الخامس : السعر الترجيعي والسعر الإرجاعي وسعر المقايضة النفطي

1- السعر الترجيعي (net back arrangement price)

هذا السعر النفطي الخام ، يقصد به تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش الربح التكرير وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع ، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام .

أي (السعر الترجيعي للخام = متوسط سعر المنتجات النفطية المحددة – كلفة تكرير الوحدة النفطية – هامش الربح – كلفة النقل من ميناء المشتري حتى ميناء البائع) .

إن هذا السعر النفطي ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية في فترة أواسط الثمانينات بين العديد من الأطراف النفطية المتعاملة في هذا السوق ومنها بعض بلدان أوبك كالسعودية ، نيجيريا ، فنزويلا ، إيران .....إلخ [1]

المطلب الثالث : أثر المضاربة في السعر النفطي

أسعار النفط تعاني من المضاربين في أسواق النفط ، فالبعض يشتري ويبيع النفط بالسوق الفورية سواء كان من المنتجات الخام أو المكررة ، والبعض يمارس عمله في الاسواق المالية والاسواق الاجلة ذات الصلة بالنفط ، ومع أن المضاربين من النوعين ظهروا في الاسواق منذ الايام الباكرة للصناعة النفطية ، فان التجارة بالنفط بسوق النفط الفوري تطورت بخطى سريعة في السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي أما المعاملات في اسواق التسليم الاجل وغير ذلك من المشتقات المالية فلم تتسع الا بحلول التسعينيات

اهتمت الدراسة الاكاديمية بموضوع أثر المضاربة على الاسعار وظهرت اختلافات كثيرة في الرأي بين أصحاب هذه الدراسات الا انه من سليم القول أن نخلص الى نتيجة مفادها أن الاثر الكلي للمضاربة بنوعيها يتمثل في اتساع تأرجح الاسعار بين الارتفاع والهبوط ، معنى أن هذا عندما تقل الكميات المعروضة في الاسواق يتجه السعر نحو الارتفاع الى مستويات أعلى مما يمكن تبلغه فيما لو لم تنشط عمليات المتاجرة بقصد المضاربة ، كما انه حين يزداد المعروض من النفط يميل السعر نحو الانخفاض إلى مستويات أقل مما كان أن تهبط إليه من دون تدخل المضاربين ، وفي رأي البغض أن أسعار النفط أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في البترول ، والسبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية ويبعيونها لا يلتزمون بتسليم النفطأ استلامه مما يلتزم التجار في سوق البيع الفوري ، كما ان بعض المشتقات التجارية المالية المعروضة باسم الخيارات تتيح للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط أو بيعها على الورق مقابل التزام مالي بسيط نسبيا ، ونجد معظم المعاملات التجارية في المشتقات المالية للنفط تتم في أسواق متخصصة من قبيل سوق النفط الدولية بلندن ، وهذه المعاملات متاحة امام الجميع وتباشرها المؤسسات المنتجة والمستهلكة للنفط معا معا مثلما يباشرها المضاربون أيضا

ان الخوف من انقطاع إمدادات البترول بسبب الاضطربات وعدم الاستقرار الذي يسود بعض مناطق إنتاج النفط تسبب في إرتفاع الاسعار بمقدار ما يسمى " هامش الخوف " فقد استغل المضاربون في السوق النفطية حالة القلق هذه لتحقيق أعلى الارباح الممكنة ، هناك ما يسمى ب " بسيكولوجية الخوف " التي تهيمن على المضاربين في السوق النفطية ، خوفا من انقطاع الامدادات اذ أن ما يدفع الاسعار الى الصعود هو الخوف فقط من حدوث نقص في الامدادات

لعوامل سياسية ، وهذا الخوف لا يخضع لموازين العرض و الطلب ، هناك مجموعة من المضاربين في السوق النفطية تحاول ان تحقق أرباحا على حساب عدم استقرار السوق النفطية

[1] محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ص368

يتفق المحللون على ان الزيادة في تقدر بحدود دولار للبرميل واحد بسبب ما يسمى " علاوة الخوف " من انقطاع امدادات النفط وخاصة ذلك القادم من منطقة الخليج العربي ، اذ أن هذه العلاقة مرتبطة بالموقف السياسي الموجود فعلا بالمنطقة فلو تحقق الهدوء والاستقرار في المنطقة يمكن ان تنخفض الاسعار بحدود بسبب زوال "علاوة الخوف "

ففي البورصات يضاربون على ما يسمى ب " برميل ورقية " ، أي أن المتداول سندات نفط ، وحجم هذه العمليات المتداولة تساوي خمسة أضعاف المتداول في السوق الحقيقية ، ولكن حقيقة السعر هو هو السعر التي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط وتتعامل على أساسه ، فالمضاربين المتعاملين في المراهنات عادة يحققو ارباحا أو خسائر ، فالمضاربين المتعاملين في االمراهنات عادة يحققوا أرباحا، والمتعاملون في السوق الحقيقية،أي المصدرون يبيعون باسعار أقل مما هو سائد في سوق المضاربة ، لأنهم اتفقوا مسبقا على مدة التسليم ، و خلالها تكون الأسعار قد ارتفعت وحصل المضاربون على الفروقات في ارتفاعات الأسعار

المبحث الثاني : السوق النفطية (العرض والطلب على النفط)

المطلب الأول : عرض النفط

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من الخدمات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط أد يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق ، كدلك يتحدد العرض بالامكانيات الانتاجية المتاحة في وقت معين ، وليس معنى توافر احتياطات نفطية كبيرة أن يبح من السهل زيادة الانتاج فور ارتفاع الطلب اد يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الارض ومعالجته وتخزينه وضخه .

اد أن مايتحقق من احتياطات نفطية أ امكانيات انتاجية انما يعتمد على مدى التقدم التكنولوجي وحجم الاستثمارات ، كدلك يتحدد العرض بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط لمواجهته استهلاكها المحلي او لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلي احتياجاتها المالية ، ويدخل في هدا الاطار السياية الجماعية التي تقررها اوبك بالنسبة لتحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص بين الاعضاء ومدى التزامهم بتلك الحصص ، وقد يلعب التخزين الاستراتيجي والتجاري الدي تقوم به الدول المستهلكة وشركائها دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية .

وفي ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات كان عرض النفط يعتمد على معدلات الانتاج التي تتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد اعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب ، اما العرض العالمي اليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة أو منفدرة [1].

[1] مدشن وهيبة ، أثر تذبذب أسعار النفط على الاقتصاد العربي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2004_2005 ص 12، 17

الجدول رقم (1) : يوضح العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي .

	2008					2009				
	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المعدل	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المعدل
الدول العربية	26.2	26.6	26.8	25.7	26.3	24.3	24.4	24.4	24.3	24.4
الاقطار الاعضاء في الاوبيك	24.2	25	25.2	24.1	24.7	22.8	22.8	22.6	22.6	22.7
الدول العربية الاخرى	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.5	1.6	1.7	1.7	1.6
منظمة الاوبيك	36.6	36.5	36.9	35.7	36.4	33.1	33	33	33.8	33.3
النفط الخام	32.1	32.1	32.4	31.1	31.9	28.5	28.5	28.9	29.1	28.7
سوائل الغاز او نفوط غير تقليدية	4.5	4.4	4.5	4.6	4.5	4.6	4.6	4.7	4.7	4.6
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	20.1	20	19.2	19.8	19.8	19.9	19.3	19.3	19.7	19.5
امريكا الشمالية	14.3	14.4	13.8	14	14.1	14.2	14	14.2	14.3	14.2
اوروبا الغربية	5.2	5	4.8	5.1	5	5.1	4.7	4.5	4.8	4.7
المحيط الهادي	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6
الدول النامية	12.2	12.2	12.3	12.4	12.3	12.5	12.5	12.5	12.6	12.5
الشرق الاوسط والدول الاسيوية الاخرى	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4
افريقيا	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.7	2.7	2.7	2.7	2.7
امريكا اللاتينية	4	4	4.1	4.2	4.1	4.4	4.4	4.4	4.5	4.4
الصين	3.8	3.9	3.9	3.9	3.9	3.8	3.9	3.9	3.9	3.9
الاتحاد السوفياتي سابقا	12.6	12.7	12.4	12.5	12.6	12.6	12.9	13	13.2	12.9
اوروبا الشرقية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
%العالم	87.4	87.4	86.8	86.4	87	84	83.8	84.4	85.3	84.4

المصدر : sources : OPEC-Economic D epartement and Oil Industry Reports.

الاحتياطس العالمي للنفط :

وهو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعدين الاقتصادي والتقني وتتاثر مسالة تحديد الاحتياطي النفطي بالتغيرات الحاصلة في التكنولوجية المعتندة في عمليات البحث والاستخراج او الكلفة ومستويات الاسعار لهده المادة الاولية ، ويقسم الاحتياطي النفطي الى ثلاثة انواع هي :

الاحتياطي المؤكد (الثابت) :

وهي كميات النفط الخام التي تشير البيانات الهندسية والجيولوجية المتوفرة على وجه لا يشيبه شك معقول الى ان كان استخراجها من الحقل ودلك بغرض استمرار الاوضاع التكنولوجية والاقتصادية السائدة ويقدر احتماله ب 90% .

الاحتياطي المرجح :

وهي الكميات التي يمكن الحصول عليها من المكامن المجاورة لمكامن تم تطويرها ويشير هدا النوع من الاحتياطي لكونه موجود ومعروف من الناحية الفنية الا انه غير معروف من ناحية تكاليف الانتاج وتنقصه بعض المعلومات الجيولوجية ويقدر احتماله ب 50% .

الاحتياطي المحتمل : (المتوقع) :

وهي كميات النفط المتوقع استخلاصها من المكامن التي لم يجري تطويرها فهدا النوع يقضي بوجود النفط الا انه غير معروف من الناحية الكمية ودلك يوصف بكونه غير دقيق ويقدر احتماله ب 10%[2] .[1]

[1] محاضرات الاستاذة أمينة مخلفي ، جامعة قاصدي مرباح 2010_2011

اللجدول رقم (2) : يوضح الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط (1989–2009) الوحدة الف مليون برميل

المناطق الجغرافية في العالم	1989	1999	2008	2009	نسبة 2009 من الاجمالي
شمال امريكا	97.90	69.50	73.40	73.30	%5.5
جنوب وسط امريكا	69.50	97.80	198.90	198.90	%14.92
اوروبا	84.20	107.80	137.20	136.90	%10.27
الشرق الاوسط	661.00	685.80	75370	754.20	%56.57
افريقيا	59.10	84.70	127.50	127.70	%9.58
اسيا والباسيفسك	1006.40	1085.60	1332.40	1333.10	%100

المصدر : BP , Staistical Review , World Energy , 2010.

بلغ الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط 1333.1 مليار برميل خلال 2009 والجدول (1–2) يبين تطور الاحتياطي العالمي المؤكد لسنوات مختارة ، حيث ان اكثر من 56 % من احتياطات النفط موجودة في منطقة الشرق الاوسط والبالغة 754.2 مليار برميل خلال 2009 ، وتليها منطقة جنوب وسط امريكا بحوالي 15% من الاحتياطي العالمي والمقدر ب 198.9 مليار برميل ، ثم تليها كل من اوروبا وافريقيا بحوالي 10% لكل منهما من مجموع الاحتياطي العالمي ، والملاحظ كدلك هو القفزة الكبيرة التي عرفها الاحتياطي العالمي حيث ارتفع من 1006.4 مليار برمي خلال 1989 الى 1085.6 مليار برميل خلال 1999 ثم الى 1333.1 مليار برميل خلال 2009 أي بزيادة وصلت الى 32% مقارنة ب 1989 ، ودلك نتيجة للتطور التكنولوجي وزيادة الاكتشافات النفطية نتيجة زيادة الطلب على النفط وارتفاع الاسعار.

تطور الانتاج العالمي للنفط :

يعرف انتاج النفط تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة بفعل زيادة النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على النف لتغطية هدا النمو وظهور دول صناعية جديدة تزيد من طلبها على النفط كالصين ، الهند وكوريا الجنوبية .

الجدول رقم (3) : يوضح تطور الانتاج العالمي من النفط (2004-2009) الوحدة الف ب/ي

المناطق الجغرافية في العالم	2004	2005	2006	2007	2008	2009	نسبة 2009 من الاجمالي
شمال امريكا	14.1	13.7	13.7	13.6	13.2	13.4	%16.74
جنوب وسط امريكا	6.680	6.9	6.87	6.64	6.68	6.76	%6.79
اوروبا	17.6	17.5	17.6	17.8	17.6	17.7	%22.14
الشرق الاوسط	24.8	25.3	25.5	25.2	25.2	24.4	%30.46
افريقيا	9.32	9.92	9.93	10.2	10.2	9.71	%12.13
اسيا والباسيفسك	7.85	7.95	7.94	7.97	8.18	8.04	%10.05
المجموع	80.4	81.3	81.6	81.4	82	79.9	%100
اوبك	33.6	34.7	34.9	34.6	35.6	33.1	%41.37

المصدر : BP, Sataistical Review , W ORLD Energy , 2010

بلغ انتاج النفط العالمي سنة 2004 حوالي 80.731 مليون برميل يوميا ، واخد يتزايد بسرعة حتى وصل 81.995 مليون ب/ي ، لكن سرعان ما انخفض الى 79.948 مليون ب/س ودلك بسبب الأزمة المالية وما نتج عنها من انخفاض في الطلب على النفط .

وتبقى منطقة الشرق الاوسط اكبر منتج للنفط وبنسبة 30.46% حسب احصائيات 2009 وتعتبر خمسة دول منها اكبر الدول المنتجة وهي المملكة العربية العودية ، ايران ، الامارات ، الكويت ، العراق .

- والملاحظ كدلك هو التطور السريع في انتاج الاوبيك من عقد لاخر حيث قفز من 33.592 مليون ب/ي سنة 2004 الى 35.568 مليون ب/ي سنة 2008 .

المطلب الثاني : الطلب على النفط

- ان الطلب على النفط هو طلب مشتق فهناك طلب على سلعة النفط الخام وطلب على سلعة او سلع المنتجات النفطية (منتجات نفطية ومكررة ، منتجات بيتر وكيماوية) .

ويطلق عليه تسمية الطلب المشتق لانه منعكس نحو المنتجات النفطية ومشتقاتها منها ، اي هناك انفصالا ظاهرا بين الطلب على النفط الخام والطلب على المنتجات النفطية رغم الترابط العضوي فيما بين الطلبين .

حيث يعتمد ويتاثر الطلب على النفط الخام بالطلب على المنتجات النفطية وبصورة مباشرة اي تبعية وارتباط الطلب على السلعة الخام بالطلب على المنتجات النفطية فادا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية لا يكون هناك طلب على النفط الخام .

اي هناك تاتيرات متبادلة بين طلب المنتجات النفطية على طلب النفط الخام وكدلك تاتيرات من طلب النفط الخام على الطلب المنتجات النفطية ودلك بوجود اختلافات تاتيرية مطلقة ونسبية فيما بينها وعلى كل واحد منها ازاء الاخر .

ويتاتر الطلب على النفط بالعديد من العوامل المختلفة ، منها ماهو اساسي (الدخل ، السعر ، سعر السلع البديلة ، السياسة النفطية و الطاقة عامة)

اد تؤثر على الطلب سواء اكان بزيادة الطلب او ارتفاعه او بخفضه و انكماشه ، اما العوامل الثانوية (السكان ، المناخ) فهي اقل تاثيرا وفاعلية على الطلب .[1]

الجدول رقم (4) : يوضح الطلب على المصادر الطاقة الاولية(الوحدة مليون طن معادل النفط) :

مصادر الطاقة	1971	2000	2010	2030	متوسط النمو السنوي 2000-2030
الفحم	1449	2355	2702	3606	1.4
البترول	2450	3604	4272	5769	1.6
الغاز الطبيعي	895	2085	2794	4203	2.4
الطاقة النووية	29	674	753	703	0.1
الطاقة المائية	104	228	274	366	1.6
الطاقات الاخرى	73	233	336	618	3.3
المجموع	4999	9179	11132	15267	1.7

المصدر : IEA . World Energy Investment Outlook , 2008,p58

[1] إسماعيل محروس ، أقتصاديات البترول والطاقة ، دار الجامعات المصرية 1998

وقد بلغ اجمالي الطلب على النفط في عام 2000 حوالي 2702 م طن وارتفع عام 2010 بحوالي 3606 م طن ، والملاحظ ان النفط يحتل الصدارة من بين مصادر الطاقة الاخرى . والجدول رقم (1-4-2) يبين تطور الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية خلال 2004-2009 .

المطلب الثاني : تطورات اسعار النفط الخام

شهد العام 2008العديدي من التطورات لا سيما في ما يتعلق بالقفزات الكبيرة لاسعار النفط والازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص وما نتج عنها من ركود اقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط في حين اتسم عام 2009اتجاه صعودي للاسعار خلال شهر تشرين الثاني2009 مسجلا ارتفاع بما قيمته 6.3 دولار للبرميل مقارنة بالاشهر السابقة وكمتوسط سنوي بلغ 61 دولار للبرميل وقد ساهمت كل من التوقعات الايجابية بشأن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط وكذلك انخفاض قيمة الدولار الامريكي مقابل اليورو في تعزيز الاتجاه الصعودي لاسعار النفط في جميع انحاء العالم ، هذا و يوضح الجدول التالي المعدلات الشهرية خلال2010/2009:

جدول رقم (5)المعدلات الشهرية لاسعارالنفط في الاسواق العالمية خلال عامي 2010/2009 :

الشهر \السنة	سعر البرميل بالدولار	الشهر \السنة	سعر البرميل بالدولار
جانفي 2009	41 .54	نوفمبر2009	76.29
فيفري 2009	41 .41	ديسمبر2009	74.01
مارس 2009	45 .78	جانفي 2010	76.01
افريل 2009	50 .2	فيفري 2010	72 .99
ماي 2009	56.98	مارس 2010	77.21
جوان 2009	68.36	افريل 2010	82 .33
جويلية 2009	64.59	ماي 2010	74.48
اوت 2009	71.35	جوان 2010	72.95
سبتمبر2009	67 .27	جويلية 2010	72.51
أكتوبر2009	72.67	اوت 2010	75.70

المصدر: Organization of the petroleum exporting countries (OPEC)

في السوق العالمية للمدة :2010/2009، حيث استمر الاتجاه الصعودي لاسعار النفط الخام خلال العام 2010 ، وبلغ أقصاه في شهر نيسان من نفس العام متجاوزا82 دولارا للبرميل الواحد ثم بدا بالانخفاض التدريجي حتى بلغ أدنى مستوى في جويلية من عام2010 ليصل إلى 72.51 دولار للبرميل .

بالرغم من حالة التحسن الملحوظ الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد حالة الركود التي مر بها في أواخر عام2008 و أوائل عام 2009 ، إلى أن المخاطر لا تزال قائمة لاسيما ما يتعلق بالتصاعد المتزايد في الديون العامة في معظم الاقتصاديات المتقدمة والموقف المالي المتغير الذي قد يؤدي الى تشديد السياسات المالية و النقدية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بالاضافة الى ضعف الطلب العالمي و استمرار الاختلالات وتزايد الحيادية

المطلب الثالث : تداعيات الأزمة المالية وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تصاعدا مستمرا لأسعار النفط وصلت فيها المستويات الإسمية لسلة خامات أوبك حوالي 140 دولار للبرميل ، مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تخوفا مما قد ينجم عن ذلك من مخاطر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي [1].

وبازدياد وتيرة المخاوف من التصاعد المستمر خلال هذه المرحلة ، تضاربت الآراء وكثر الجدل بين محللي السوق النفطية حول الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع ، فبالرغم من الاتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية السوق والتي تتمثل في النمو المتسارع للطلب العالمي على النفط الذي تقوده الولايات المتحدة والصين والهند والاختناقات في طاقات التكرير العالمية والتحويلية منها على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى العوامل الجيو سياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية ،كان هناك اجتماع بين أوساط المحللين أن أساسيات السوق النفطية من طلب وعرض مستويات مخزون غير كافية لتبرير الصعود القوي في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة ، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار .

لقد كانت هناك عوامل أخرى مستحدثة ، لا تمت إلى أساسيات السوق النفطية بأي صلة ، وراء ذلك الارتفاع الحاد في الأسعار ، وتمثلت هذه العوامل في ظهور لاعبين جدد على ساحة السوق النفطية كان لهم دور فاعل في التأثير على أسعار النفط وصولا بها على مستويات قياسية غير مسبوقة ، وساهموا إلى حد كبير في رفع حدة التذبذب في أسعار النفط خلال هذه الفترة بدرجة تعكس رئياتهم لألية السوق والظروف الحالية والمستقبلية لاتجاهات الأسعار هؤلاء كانوا المضاربون في الأسواق الآجلة للنفط الخام .

وفي الوقت الذي أتهم فيه البعض منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بتحمل مسؤولية ارتفاع الأسعار وانتهاجها سياسات احتكارية بذريعة عدم قبولها بضخ المزيد من النفط إلى السوق ،رغم الدلائل الواضحة والتي تشير إلى وجود فائض في العرض كانت نتيجة ارتفاع مستويات المخزون التجاري العالمي والاستراتيجي الأمريكي خلال هذه المرحلة ، ردت أوبك بأن الارتفاع الحاد في أسعار الخام تقوده عوامل عديدة ومنها المستحدثة على آلية السوق ومنها ازدياد نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ، حيث أدت سياسات المصرف الفيدرالي الأمريكي بالخفض المستمر لأسعار الفائدة منذ سنة 2000 و خصوصا عقب

[1] مذكرة عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعرنفط منظمة الاوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970_2008 ص46

أحداث الحادي عشر من سبتمبر رعندما دعا الرئيس بوش الأمريكيين إلى الانفاق لدعم الاقتصاد وخفض الاحتياطي المطلوب من البنوك ومؤسسات الإقراض مقابل القروض التي يمنحونها إلى 2.5 % بالإضافة إلى الانخفاض المستمر لأسعار الصرف الدولار ةالأمريكي إلى خلق بيئة طاردة لودائع الادخار لدى البنوك الأمريكية ومنح الفرصة للمضاربين بالاستثمار في النفط ، حيث خلق حافزا دفع المستثمرين على ضخ رؤوس أموالهم في البورصات وزج بهم في حمى الشراء لعقود النفط الآجلة برغم مخاطرها ، حيث أن بقائها في المصارف مع تواصل تخفيض قيمة الفائدة يتسبب بخسارة الثيمة الحالية للنقود بسبب التضخم مما يخلق عائدا سلبيا عليها ، كما أن المزيد من الخفض للفائدة الأمريكية يضعف الدولار ويدفع بأسعار النفط صعودا .

ومع بروز أزمة الرهن العقاري وبدء مرحلة التدهور في البورصات الأمريكية أمام مخاطر اتساع الأزمة مع بداية الربع الأخير لعام 2007 ، أصدر البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عدة قرارات متتالية بتخفيض معدلات الفائدة في محاولة تحفيز الاقتصاد الأمريكي والخروج من الأزمة ، ووجد أصحاب الصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال عمليات بيع وشراء البراميل الورقية ، مما زاد في حدة نشاط المضاربة ودفع بالأسعار صعودا إلى مستويات قياسية[1].

المبحث الرابع : مفاهيم عامة خاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : مفهوم النمو الإقتصادي

عادة ما يتم وقوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي : المطلب الأول مفهوم النمو الاقتصادي ، المطلب الثاني مفهوم التنمية الاقتصادية .

تعريف النمو الاقتصادي : هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها :

تعريف 1 : النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الانتاجية للمجتمع .

تعريف 2 : اصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي ، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما ، بأي شكل من الأشكال ، فإذا ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي .

تعريف 3 : النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصادي ، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج .

[1] نفس المرجع السابق ص 47

تعريف 4 : النمو الاقتصادي هو زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج مقيسة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المطلقة أو النسبية أو بخرج الفرد الواحد من الزمن .

تعريف 5 : يقصد بالنمو الاقتصادي جدوث زيادة في الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي ، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يعني :

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل .
2- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .
3- أن تكون الزيادة على المدى البعيد .

وهناك من يشير إلى النمو الاقتصادي الحديث ولقد استخدم هذا المصطلح الاقتصادي سيمون كوزنتر ، حيث أن النمو الاقتصادي الحديث يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم ، لها من الخصائص والصفات ما يميزها عن غيرها من الفترات الزمنية ، والعنصر الرئيسي الذي يميزها استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي ، والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضير

ومن الملاحظ أن النمو الاقتصادي الحديث يماثل التنمية الاقتصادية أكثر من ناحية المعنى ، كما سنلاحظ في تعريف التنمية .

مطلب الثاني : سمات وعناصر النمو الاقتصادي

سمات وعناصر النمو الإقتصادي: يحصل النمو الإقتصادي بتوفر الضروف التالية:

أ-زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمينة مقارنة بالفترات السابقة.

ب-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بمأن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الإستمرار في عملية النمو.

ج-التقدم الإقتصادي: كما سبق لنا تعريف التقدم الإقتصادي بأنه مجموع التحسنات الإقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو الإقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الإقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الإجتماعية لمجمل الأفراد.

2-عناصر النمو الإقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ-العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"[1].

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ب-رأس المال يعرّف رأس المال بأنه :مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين"[2]. بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.

جـ-التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

-إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث :الفرق بين النمو والتنمية:

يعني للمو الإقتصادي مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الإقتصادبة زيادته و كذلك تنويعه، فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

---

(1) Longatte et Vanhove, op cit, p56.
(2) برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين، ص451.

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو صحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه .

ويرى بونيه " أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً و واعياً، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة".[1]

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيرى أن " النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الإقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن " وبمأن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لاتتحقق دون تغير جذري في البنيان الإقتصادي و الإجتماعي ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني و الدفعة القوية و الإستراتيجية الملائمة.

فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن و الطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة و الخبرات المكتسبة.

[1] محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، 1999، ص39.

خاتمة الفصل :

تعد العوامل المرتبطة بالنفط (الاسواق ،الأسعار) لها تاريخ قديم قدم مادة النفط حيث ظهرو في آواخر القرن التاسع عشرو آوائل القرن العشرين حيث كان أثرهما واضحا على الدول المعتمدة على الريع البترولي وخاصة بعد زوال هيمنة واحتكار الشركات السبع وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية ظهور منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC سنة 1960 .

ساعدت هاته المظمة على إستقرار النمو الاقتصادي للعديد من الدول المصدرة للنفط بفضل عملية تحديد الاسعار والنقص الواضح في تقلبات هاته الاسعار على معدلات النمو الإقتصادي لهاته الدول .

الفصل الثاني :

أسعار النفط و أثرها على النمو الإقتصادي للجزائر والامارات

المبحث الاول : مكونات النمو الاقتصادي

المطلب الثالث : قياس و أهمية تحليل النمو الاقتصادي

المبحث الثالث :تأثير تقلبات أسعارالنفط على الاقتصاد الجزائري

المبحث الرابع : تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الاماراتي

مقدمة الفصل :

عند دراسة النمو الاقتصادي لابد من التعرج في مكوناته ودراستها حيث تسمح هذه الدراسة بالتحليل الامثل و الصحيح والقريب على الواقعية مما يسمح بمعرفة أسباب الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وخاصة إذا كانت مرتبطة بمحدد كأسعار النفط .

لقطاع المحروقات مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني الجزائري حيث تمتلك الجزائر ثروات طبيعية هائلة (النفط ، الغاز ، المعادن ، اليورانيوم .... إلخ) حيث تساهم مداخيل إستغلال هاته الثروات على الاقتصاد الوطني باالإيجاب في حالة انتعاش أسعارها وبالسلب في حالة إنخفاضه .

كما تعد معظم الدول العربية من الدول المصدرة للبترول ومن بين هاته الدول نجد دولة الامارات العربية المتحدة هاته الدولة التي يشهد إقتصادها نمو متسارعا بسب وضعها على سياسة إقتصادية ممنهجة تعتمد على سياسة التنويع الاقتصادي ومحاولة التملص من الاعتماد على مداخيل النفط و آثرها شيئا فشيئا .

المبحث الاول : مكونات النمو الاقتصادي

المطلب الاول : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

اولا :نظرية ماركس للنمو:

تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية :

- مفهوم فائض القيمة

- التطور نحو الرأسمالية الإحتكارية

- السير نحو رأسمالية الدولة

حيثيعر ّف ماركس فائض القيمة الحقيقية وفائض القيمة الكامن، ويقصد بفائض القيمة الحقيقي زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك أي ماهو مخصص للإستثمار. أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الإقتصادي في أسمى عطائه.

ويرى أن التسيير المركزي للإقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها وذلك يعني الإستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لاتستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الإحتكارية وهو مايدعم هذا النظام.

كما يرى ماركس أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تتمتص الدولة هذا الفائض الإقتصادي، حيث تنبأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الإقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة.

والدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة وتساعد الرأسماليين من جهة أخرى بواسطة الإنفاقات العسكرية وماتتيحه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لإستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين، وحتى يحقق الرأسماليين أعلى فائض ممكن فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم وهو مايؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور.

ويقصد كارل ماركس بالتطور ، الرقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الإقتصادي.وقد أعيب على ماركس إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة وإقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة. كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ماذهب إليه ماركس

من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الإنخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها. بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العمالية وحلول الإشتراكية كان تنبؤ ً ا عكسياً .[1]

ثانيا : نظرية شومبتير" Schumpeters" للنمو الإقتصادي:

"تصنف نظرة شنومبتير ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، ولكنه تميز بأنه يعطي إهتماماً خاصاً للمنظم و الدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد"[(2)]، و تنطلق نظرية شومبتير من إفتراض وجود إقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة و لكن في حالة توازن راكد أو التدفق الدائري الراكد كما أسماها، ففي حالة التدفق الدائري يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة و بنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة و الأرض. و يفترض شومبتير أن ثمة فرص جديدة سوف تظهر أمام المنظمين لإدخال تغييرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج أو تنظم بها الصناعة .

ثالثا :النظرية الكنزية للنمو :

يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل و بالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي و الذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي و العرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الإستهلاك و الطلب على الإستثمار، أي أن الفجوة مابين الدخل و الإستهلاك يتم ملؤها بالإستثمار .

يعتمد الدخل و التشغيل أساساً على مستوى الإستثمار و الذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإستثمار و الدخل بالمضاعف الكينزي و تعطي بالصيغة التالية :

التغير في الدخل= المضاعف × الزيادة في الإستثمار

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من مشاكل الدول النامية بل إنصب إهتمامها على الإقتصاديات الرأسمالية الإستثمارات. ولقد حصر كينز الشروط الظرورية للنمو الإقتصادي في : القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم. ومنه يتضح أن كينز لم يقدم نموذجاً منتضماً للتنمية الإقتصادية و ترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال هارود دومار، جون روبنسون وغيرهم كما لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل المتقدمة .

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي

[1] مذكرة الناتج الوطني والنمو الاقتصادي ،دراسة إقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974_1999 ص 22
[(2)]عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الإقتصادية الكلية، ص.335

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي ، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي ، وهي تتمثل في ما يلي :

الفرع الاول : كمية ونوعية الموارد البشرية

يتم قياس النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي ، ويتم استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية :

*** **متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي / عدد السكان**

وعليه من خلال هاته المعادلة نستنتج بأن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الايمن للمعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد ، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الايسر للمعادلة ، أي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط أي قيمة الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي ، بمعنى آخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان ، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان ، فان معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا ، ويدل هذا على ان الزيادة في السكان تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية للدول ، خاصة في الدول النامية والتي تعاني من ضغط سكاني (Population Pressure) .

لكن مما يلاحظ على المعادلة السابقة أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا صرفا (Quanttative Indicator) ، بيد أن هناك إعتبارات كمية ونوعية أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار ، فمثلا تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة عدد القوى العاملة (Labour Force) أي الزيادة في السكان القادرين والراغبين في العمل ، بحيث تؤثر إنتاجية العمل (The Productivity Of Labour) ، على معدل النمو الاقتصادي .

ومما يلاحظ في الغالب من الاحيان ، أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الانتاجية للفرد ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الافراد يميلون في العادة الى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي ، فيقل بذلك حجم القوى العاملة الفعالة في سوق العمل ، وذلك نتيجة لاقبال هولاء الافراد على التعلم ، وتقليل ايام العمل ، والتمتع بالعطل ، وتفضيل الاحالة على التعاقد في سن مبكر[1].

الفرع الثاني : كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة انتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية (درجة خصوبة الارض ، وفرة المعادن ، المياه ، الغابات.....الخ) ويرى بعض الاقتصاديين ، بأنه لا قيمة لهده الموارد الطبيعية الا اذا استطاع المورد البشري ان

1- مذكررة ماجستيرمصطفى بن ساحة بعنوان" أثر تنمية الصادرات الغيرنفطية على النمو الاقتصادي الجزائري" ص 9

يستغلها لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية فتصبح وكأنها من صنع الانسان ، فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية ، لكن مستواه المادي او نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال ، يقودنا هذا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلب والتكاليف ان تكون مشجعة ، لاجل تحويل مورد

معين من حالته الطبيعية ، الى حالته الاقتصادية ويتطلب ذلك ما يلي :

1- ان يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في انتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد .
2- ان يكون عرض راس المال والمهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد الى استعمالات ذات جدوى .

الفرع الثالث : تراكم رأس المال Accumulation Of Capital

تؤثر الزيادة في تراكم راس المال ايجابا على معدل النمو الاقتصادي ، وتراكم راس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من الراسمالية ، من مؤسسات إنتاجية ومكائن وطرق و مواصلات وجسور ومدارس وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية تحتية بمختلفها ، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من إستهلاكه الجاري . ويتحدد معدل تراكم راس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار :

أ- توقعات الارباح (Profit Expectations) .
ب- السياسات الحكومية إتجاه الاستثمار .

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لاخر، الا انه يبقى و أن المظهر الاولي لعملية تراكم راس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية ، فتراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار ، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك ، والذي يوجه ليضاف الى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية ، فالادخار هذا يصبح كثمن او كتكلفة للنمو الاقتصادي[11].

الفرع الرابع : معدل النمو التكنولوجي

بلاضافة الى الاعتبارات الكمية والتي تدخل كمحددات للنمو الاقتصادي ، هناك عوامل نوعية تساهم في تحديد النمو الاقتصادي ، ومن هذه العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي ، والذي يعني بصورة عامة السرعة في تطويرو تطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للافراد ،ولعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الامريكية ، والتي نتج عنها نمو وتطور إقتصادي باهر آنذاك .

[1] نفس المرجع السابق ص 10

ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات ، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود الذي يبذلها المجتمع في زيادة إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وكذا تطوير و إكتشاف موارد أخرى جديدة ، عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية والادارية و التسويقية [1] [2].

المطلب الثالث : قياس و أهمية النمو الاقتصادي

قياس النمو الإقتصادي:يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أ-الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو مايصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومايعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولاتأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لايمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب-الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان- ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ماينفقه.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلدما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار- أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية .

أهمية تحليل النمو الإقتصادي: نعني بأهمية النمو الإقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ-بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ب-بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبمأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهاتها المختلفة ويدفها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية

[1] نفس المرجع السابق ص 9

كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية[1].

المبحث الثاني : النفط في الجزائر و الامارات

تعتبر الجزائر ودولة الامارات العربية المتحدة من الدول السباقة نسبيا في مجال النفط على صعيد دول منظمة الاوبك ، حيث سيتناول هذا المبحث تاريخ البترول في هاتين الدولتين اللتين يشتركان في بعض القوانين المدرجة في سياستيهما البترولية ويختلفان في البعص الاخر .

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر و الامارات

أولا : تاريخ النفط في الجزائر

يرجع تاريخ إكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين ، و أول محاولة للبحث والتنقيب عن النفط بدأت عام 1913 حيث كان أول اقليم اجري فيه البحث هو الاقليم الغربي من منطقة غيلزان ، وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية " اول حقل نفطي في واد قطربي ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952 وابتداء من هذه السنة بدات توضع أول الرخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية – الجزائرية " والشركة الوطنية للبحث و استغلال النفط في الجزائر .

أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر ، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر ، فلم يكن سوى في 1956 ، حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية هو حقل " حاسي مسعود " وذلك في جوان 1956 ، ثم توالت الاكتشافات وبدأ الانتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 ، إلى 20.7 مليون طن سنة 1969، ويقدر إنتاج الجزئر 1.216 برميا يوميا لسنة 2012 .

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية حادة تسعى إلى زيادة الانتاج و التصديروضمان حصتها في الاسواق العالمية و خاصة السوق الاوروبية والامريكية . [2]

ثانيا : تاريخ النفط في الامارات

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الآن من الدول الرئيسية في العام في إنتاج وتصدير النفط الخام، حيث يقدر إنتاجها بما يعادل 30% من حجم الإنتاج العالمي ونحو 60% من إنتاج دول الأوبك. وقد تم التوقيع على أول اتفاقية للبترول في يناير عام

[1] مذكرة تاناتج الوطني والنمو الاقتصادي ،دراسة إقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974_1999 ص 24
[2] مذكرة غربال محمد أنور ، رزقة سيدي عمر ، مذكرة تأثير أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة ، دراسة حالة الجزائر والكويت 2010_2011 ص 28

1936 بين حاكم إمارة أبو ظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهادن حيث حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق إمارة أبو ظبي البرية والبحرية وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والإمارات الأخرى مع هذه الشركة اتفاقيات مماثلة.ونظراً لاندلا ع الحرب العالمية الثانية، فقد توقفت أنشطة شركات البترول في الإمارات، لتعود ثانية بعد الحرب للقيام بأعمال التحري والاستكشاف وبعد أن قامت شركة تطوير الساحل المتهادن بعمليات الاستكشاف الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن معظم امتيازاتها في الإمارات. وقد منح حكام الإمارات فيما بعد امتيازات للتنقيب عن البترول في إماراتهم لشركات عديدة، أهمها الامتياز الذي منحته إمارة أبو ظبي عام 1954 في مناطقها الحرية «لشركة مناطق أبو ظبي البحرية» والامتياز الذي منحته إمارة دبي عام 1963 لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للإمارة، والامتياز الذي منحته إمارة الشارقة عام 1969 لشركة الهلال. وقد اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في إمارة أبو ظبي عام 1958 وبدأ إنتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المناطق البحرية في عام 1962 ثم بدأ الإنتاج بعد ذلك من المناطق البرية عام 1963 ثم اكتشف البترول في إمارة الشارقة عام 1972 في حقل مبارك وبدأ التصدير منه في عام 1974 ثم اكتشف حقل الصجعة البري في عام 1980 وفي رأس الخيمة اكتشف البترول عام 1983 في حقل صالح على بعد 26ميلاً من شاطئ رأس الخيمة وبدأ التصدير في عام 1984. ويؤمل أن تنجح جهود شركات التنقيب في اكتشاف النفط والغاز في باقي الإمارات للانضمام إلى شقيقاتها من الإماراتالمنتجة، ومنذ بدأ الإنتاج التجاري للنفط الخام أخذت عائداته تلعب دوراً مهماً في مجمل حركة التطور الاقتصادي الحديث للدولة وقد بلغت جملة الاستثمارات التي نفذت في هذا القطاع خلال السنوات 1980 . 1988 نحو 55 مليار درهم.. وبسبب الوزن الكبير لقطاع النفط الخام في مجمل العملية الاقتصادية، فقد أولته الدولة الاهتمام المتزايد من خلال تنظيم شئون هذا القطاع الحيوي الهام، وإخضاع كافة عمليات الإنتاج والتصدير لتخطيط دقيق، وفق ما تمليه المصالح العليا للدولة. وسنتناول فيما بعد إنتاج البترول وتصديره في كل من إمارة أبو ظبي والإمارات الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول.[1]

المطلب الثاني : السياسة النفطية في الامارات و الجزائر

أولا : السياسة النفطية في الجزائر بعد التأميم

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال ، وعلى مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية و إعادة تقييمها مبدأ دستوريا ، أقرته الجزائر في كل دساتيرها وتنص المادة 25 من دستور 1976 على أن " حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والاقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الارض " ، وكذا الميثاق الوطني ثم دستور 1989 وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية ، وتشمل باطن الارض و المناجم والمقالع ، والموارد الطبيعية للطاقة ، والثروات المعدنية

والطبيعية في مختلف مناطق الاملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات " .

أما الجانب التنظيمي ، فكانت قضية الاسعار حجر الزاوية والتي اصبحت من اختصاص السلطات الوطنية و لم يعد للشركات النفطية أي دخل فيها ، فأقرت مجموعة من القواعد تنظمها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف الى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله وكذا جانب النظام الضريبي . [1]

ومن بين الموضوعات التي تناولتها هاته المراسيم ما يلي :

- تحديد المستوى الادنى للاسعار المعلنة للنفط الجزائري ، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجات النفطية بشكل منفرد دون الرجوع إلى الشركات الاجنبية ، بمعنى ان السعر النفطي يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة ، ولها سلطة تصليح الاسعار .
- وبموجب هاته المراسيم كذلك ، تم تعديل قانون الاسعار الذي نصت عليه إتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون النفط الصحراوي لعام 1958 ، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الظرائب المستحقة والمتأخرة عن الشركات الاجنبية ، رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار نفطها (2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية إبتداء من أول يناير إلى مارس 1971) ، إلى ان اضافت شرطا بمقتضاه أنه يمكن تغيير الاسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للنفط ،وبمعنى أن التسعير يخضع لقرار ات تنظيمية تتفق عليها الحكومات الاعضاء في منظمة الاوبك .

ثانيا : السياسة النفطية في الامارات[1]

تركز السياسة النفطية للامارات على أن النفط ثروة وطنية يجب ان تسخر لبناء وتنمية الوطن ، وانها ملك لاجياله ، كما ان النفط لا ينفصل عن القضايا الوطنية لشعب الامارات والامة العربية ، وقد برزت هذه السياسة في القرار التاريخي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان سنة 1973 الذي أصدره خلال حرب رمضان بقطع إمدادات النفط عن الدول المؤيدة للنظام الصهيوني ، وتأكيده على أن النفط ليس بأغلى من الدم العربي وتخصصيص دولة الامارات جزء من عائداتها النفطية لمساعدة الدول الشقيقة والصديقة والمساهمة في برامجها التنموية ، ومن معالم السياسة النفطية الاماراتية إنضمامها إلى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط " اوابك " ومنظمة الدول المصدرة للنفط " اوبك " ،كما قامت بدور فاعل في تدعيم هاتين المنظمتين .

أما في الجانب الداخلي سعت دولة الامارات مبكرا الى الوصول الى أفضل الشروط الفنية والاقتصادية للاستفادة من الثروة النفطية وتوجيه سسياسات استخراج النفط وتسويقه والمحافظة عليه واسفرت مفاوضات دولة الامارات مع الشركات النفطية الاجنبية عن التوصل الى العديد من الاجراءات التي تؤكد سيادتها على ثرواتها الطبيعية وتحديد أسعار هاته الثروات ، كما تجلت هاته

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، مذكرة إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2008_2009 ص 40.41

الاجراءات السيادية في **انشاء شركة بترول ابوظبي الوطنية** ، وقد شهدت الصناعة النفطية في الامارات تطورا أفقيا و رأسيا حتى باتت من أهم الدول النفطية في الخليج والعالم ، وذلك من خلال انجاز قواعد مهمة للصناعة النفطية في ، الرويس ، وداس في ابوظبي ، وجبل علي في دبي ، والصجعة في الشارقة ، وترتكز الصناعة النفطية في الامارات على سياسة ثابتة تقوم على انتاج النفط والغاز بما يكفي تمويل التنمية والمحافظة على تلبية الاحتياجات لاطول فترة ممكنة ، و إقامة المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية لتصنيع أكبر حجم من النفط الخام والغاز، وقد ادت السيطرة على سياسة تطوير المصادر النفطية والتحكم في انتاجها وتوسيع مجالات الاستكشاف الجديدة إلى إطالة عمر الاحتياطي النفطي في الامارات .

الاجيال القادمة :

أولت السياسة النفطية الاماراتي اهمية بالغة الى ان يكون هناك توازن دقيق في استغلال الثروة البترولية حيث لا يطغى الحاضر عن المستقبل لان الاجيال القادمة لها حق التمتع بالثروة كما هو الحال بالنسبة للاجيال الحاضرة ، لذلك أصدر مرسوم " رقم 8 لسنة 1978 " الذي يقضي بالمحافظة على الثروة البترولية حيث حددت مواده كيفية المحافظة على هاته الثروة بما يحفظ مصالح الوطن ويضمن الاستغلال الامثل لها خلال اطول مدى ممكن وذلك بإلزام الشركات العاملة في إمارة أبوظبي بخطط الاستكشاف وانتاج والتطوير .... ، الحكومة الى استغلال وتوجيه الثروة لصالح اقتصاد الوطني ، بعد ان أصبحت حكومة أبوظبي تمتلك من خلال شركة ادنوك اكبر شركتين نفطيتين تعملان في اراضي ابوظبي البرية والبحرية .

أنواع الشركات العاملة حسب السياسة النفطية الاماراتية :

أصبح هناك ثلاثة انواع من الشركات النفطية :

- النوع الاول : شركات تمتلكها الحكومة بالكامل
- النوع الثاني : شركات تمتلك الحكومة النسبة الاكبر من اسهمها
- النوع الثالث : شركات تخضع للحكومة لا تمتلك فيها أسهما وهي شركات محدودة وقليلة العدد

المجلس الاعلى للبترول :

من اجل ان تحقق صناعتنا البترولية مزيدا من الانطلاق وبشكل أكثر ديناميكية تم تطوير أسلوب العمل في الجهاز الذي يتولى مسؤوليات الادارة التابعة ، فأصدر رئيس الدولة " القانون رقم 1 لسنة 1988 الخاص بالمجلس الاعلى للبترول في أبوظبي برئاسة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ونص على ان يكون هذا الجهاز هو الجهاز الاعلى المسؤل عن شوؤن البترول فب الامارة ، ويتولى وضع سياستها الخاصة بالبترول وأغراضها في جميع الصناعات البترولية ، وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة ومتابعتها من اجل تحقيق الاهداف والنتائج المرجوة ، كما نص القانون على ان يعمل المجلس الاعلى للبترول في سبيل أداء مهامه على الوجه الاكمل ، ووضع الاسس والقواعد اللازمة في مجال البترول التي تستخدمها الحكومة بكافة أجهزتها من الشركات التي تساهم

فيها أو تتعامل معها ، كما يتولى إصدار القرارات اللازمة لادارة الشركات البترولية التي تمتلكها حكومة أبوظبي والاشراف على إعداد الكوادر الوطنية للمشاركة في تطوير الصناعة البترولية وتاهيل وتدريب اجيال من ابناء الوطن لتولي هذه المسؤولية الكبيرة سواء عن طريق ايفادهم للخارج في بعثات دراسية أوتنظيم دورات متطورة لهم داخل الوطن . [1]

[1] موقع وزارة المالية الاماراتية

المبحث الثالث : تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني

إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي للدولة وعلى جميع مكونات هذا القطاع من ميزانية وناتج داخلي خام وغيرهما وهذا ماسنتناوله في هذا المبحث

المطلب الاول : أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

أولا : أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات من الفترة 1999 – 2007

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط
1999	15522	12084	438	17.48
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08

الجدول رقم 6: يبين تطورالصادرات الجزائرية 1999–2007 **الوحدة : مليون دولار**

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ نفس الملاحظة بشان هيكل الصادرات الجزائرية والمتمثلة في :

أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الاكبر ، الا ان الصادرات الغير نفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 الى 2013 مليون دولار سنة 2007 ، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج انعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي . [1]

إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينيات ، والمتمثل في الوصول الى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000 ، أما فيما يتعلق بالصادرات الاجمالية فان قيمتها عرفت تزايد طول الفترة المدروسة ، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في اسعار النفط خلال هذه الفترة ، حيث عرفت أرقام قياسية ، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الاجمالية والتي تمثل

[1] مذكرة غربال محمد أنور ، رزقة سيدي عمر ، مرجع سبق ذكره ص 36

الصادرات النفطية فيها اكثر من 96 % من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 59518 مليون دولار سنة 2007 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي إنتقلت من 27.60 دولار برميل سنة 2000 غلى 69.08 دولار برميل سنة 2007 .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار النفط المحروقات ، حيث أن التغيرات في هذه الاخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية .

ثانيا : أثر سعر النفط على الواردات خلال 2000 – 2007

جدول رقم (7) : يبين تطورات الواردات الجزائرية خلال 2000 – 2007

السنوات	الواردات الاجمالية	أسعار البترول $
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08

المصدر : مذكرة غربال انور–رزقة سسيدي عمر ص41

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أعلاه أن حصيلة الصادرات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا ، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر ب 27439 مليون دولار سنة 2007 ، وهذا الارتفاع و التطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.08 دولار للبرميل سنة 2007 ، وان هذا الارتفاع يعود كذلك ألى السياسة التنموية التي إعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة و المتمثلة في برامج الانعاش ودعم النمو والتي إعتمد فيها على زيادة حجم الواردات . ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة مع إرتفاع أسعار النفط والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة .

المطلب الثاني : أثر تقلبات اسعار النفط على الناتج الداخلي الاجمالي

علاقة الناتج الداخلي الاجمالي بأسعار النفط [1]

جدول رقم (8) :يوضح تطورات اسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (1986–2007)

السنوات	سعر النفط (دولار للبرميل)	قيمة (الناتج الداخلي الاجمالي) مليار دج	قيمة (الناتج الداخلي الاجمالي) مليار دولار أمريكي
1999	17.48	3238.2	48.6
2000	27.60	4123.5	54.8
2001	23.12	4227.1	54.7
2002	24.36	4521.8	56.7
2003	28.10	5247.5	67.8
2004	36.05	6135.9	85.2
2005	50.64	7544.0	102.8
2006	61.08	8460.5	116.5
2007	69.08	9374.2	135.09

المصدر : مذكرة غربال انور–رزقة سسيدي عمر ص44

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الاجمالي ، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط ، و الواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و النمو الناتج الداخلي الاجمالي بشكل خاص يرجع ألى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط في الاسواق النفطية ، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الاوبك فإن أثر الاسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن إنخفاض الاسعار ، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الاجمالي ' وللاشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي 30.18% خلال الفترة 1999 – 2007 ، مما يعني ان حوالي 30.18% من الناتج الداخلي الاجمالي مصدره الانفاق الاجنبي على السلع والخدمات المحلية ، وعليه فإن اضطربات الطلب الاجنبي على المنتجات المحلية (التي تتكون اساسا من المحروقات) تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني ، فينتعش بز يادته وينكمش بتراجعه ، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الاجمالي ما بين 12.39% و 46.89 %

[1] نفس المرجع السابق ، ص 44

وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة المدروسة وذلك بسبب إرتفاع حصيلة الصادرات نتيجة أرتفاع أسعار النفط ، والتي بلغت في متوسطها 41.08 % .

المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة

أولا : أثر تقلبات أسعار النفط على إيرادات العامة للدولة

تشكا الجباية البترولية المورد الاساسي للميزانية العامة للدولة ، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الامريكي ، ومع أنخفاض أسعار النفط سنة 1986 اضطرت الحكومة الجزائرية الى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل ووضع قانون المالية التكميلي على اساس 14.5 دولار للبرميل والجدول التال يبين مساهمة الجباية النفطية في الايرادات الكلية .

جدول رقم (9): يبين نسبة الجباية النفطية من الايرادات الكلية في الفترة 1999 – 2007

السنوات	نسبة الجباية من الايرادات الكلية %	سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)
1999	58.93	17.48
2000	74.34	27.60
2001	63.53	23.12
2002	62.87	24.36
2003	68.48	28.10
2004	70.44	36.05
2005	76.32	50.64
2006	78.13	61.08
2007	–	–

المصدر : مذكرة غربال انور–رزقة سسيدي عمر ص46

بعد الأزمة النفطية خلال التسعينات ومن خلال الجدول يتبين انتعاش أسعار النفط ، إذ وصل متوسط السعر السنوي لعام 1999 م إلى 17.48 دولار للبرميل ، وبذلك إرتفعت نسبة الاسعار الجباية النفطية في الايرادات النفطية إلى 59% ، وما إرتفاع أسعارالنفط سنة 2000 إلى أكثرمن 27 دولار للبرميل ، أرتفعت الجباية النفطية 1173 مليار دينار جزائري مسجلة نسبة زيادة قدرها 109 % عن سنة 1999 ، لتصل نسبتها إلى 74 % من مجموع الايرادات ، إلا أنه تم تسجيل أنخفاض طفيف في قيمة ونسبة مساهمة الجباية النفطية خلال السنتين 2001 و 2002 بسبب غنخفاض أسعار النفط .

ومنذ سنة 2004 أخذت حصيلة الجباية النفطية منحنى تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، وقيام الدولة بفرض الضريبة على الارباح الاستثنائية على شركات النفط في حالة إرتفاع أسعار النفط عن 30 دولار ، وعرفت أكبر

نسبة لها في سنة 2006 بنسبة مساهمة قدرت بأكثر من 78 % وكل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد توازن الميزانية .[1]

ثانيا : أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة

إن تحديد حم النفقات العامة مسالة هامة ذلك ان ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة إزدياد النفقات العامة ، ومن بين العوامل المحددة لحجم الانفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ، وتعتبر الجباية النفطية من أهم الايرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ، ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية النفطية والمعرف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية و الايرادات الغير الضريبية) والمغطاة بالجباية النفطية إلى مجموع النفقات ، والجدول الموالي يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية النفطية في تغطيتها .

الجدول رقم10 :يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية النفطية في تغطيتها الوحدة : مليار دج

السنوات	الضرائب البترولية	النفقات العامة	معامل التبعية البترولية (%)
1999	560.12	961.68	58.24
2000	1173.24	1178.12	65.63
2001	956.39	1321.03	58.43
2002	1007.90	1550.65	61.62
2003	1350.00	1690.20	63.06
2004	1570.70	1891.80	65.51
2005	2352.70	2052.00	64.71
2006	2799.00	2428.50	67.76

المصدر : مذكرة غربال انور–رزقة سسيدي عمر ص 48

من خلال الجدول أنه منط سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو و وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط ، ونلاحظ أن قيمة النفقات عرفت زيادة بنسبة 106 ù ما بين سنت 2000 إلى 2006 وارتفع معامل التبعية النفطية إلى مستوياته 67 % في سنة 2006

وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدورالاساسي في تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر ، الامر الذي يتأتى من حصيلة الجباية النفطية وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات .

[1] نفس المرجع السابق ، ص46

المبحث الرابع : أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الاماراتي

دولة الامارات العربية المتحدة :

يعد الاقتصاد الاماراتي واحدا من أقوى الاقتصاديات العربية إن لم نقل أقواها ، حيث يعتمد على 85 % من العوائد النفطية في تمويا ميزانيته مقارنة بالجزائر التي تعتمد على أكثر من 97 % من الايرادات النفطية ، ولهذا سنسلط الضوء في هذا المبحث على اثر النفط والتغيرات الحاصلة في سعره على الاقتصاد الاماراتي .

Capital	abudahbi ابوظبي	العاصمة
Local Currency	Dirham الدرهم = 100 فلس = 100 fils	العملة المحلية
Exchange Rate 2010	$ 1 = 3.6725 درهم Dirham $ 1 = 3.6725	سعر صرف العملة المحلية 2010
Population 2010 ( )Thousand	8,264	السكان 2010)ألف نسمه(
$ GDP 2010)Million(	297,648	الناتج المحلي االجمالي 2010)مليون دولار(
Value of Oil Exports $ 2010)Million(	57,900	قيمة الصادرات النفطية 2010)مليون دولار(
Date of Oil Discovery	1953	تاريخ اكتشاف النفط
Start of Oil Production	1965	تاريخ بدء انتاج النفط

المصدر : تقريرمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط oapec

جدول رقم(11) : تعريف بدولة الامارات العربية المتحدة

المطلب الاول : أثر تقلب أسعار النفط على ميزان المدفوعات الاماراتي:

انخفض الفائض في كل من الميزان التجاري والحساب الجاري خلال العام 2002، حيث انخفض فائض الميزان التجاري من 42.2 مليار درهم في العام 2001 إلى 38.4 مليار درهم في العام 2002، كما انخفض فائض الحساب الجاري من 36.5 مليار درهم في العام 2001 إلى 31.0 مليار درهم في العام 2002، ويعود انخفاض الفائض في الميزان التجاري إلى تراجع قيمة صادرات البترول الخام والغاز المسيل من جهة، وارتفاع قيمة الواردات السلعية من جهة أخرى، وتزامن ذلك مع زيادة أسعار البترول الخام خلال العام 2002 مقارنة بمستواها في العام 2001،

.وارتفاع قيمة صادرات المنتجات البترولية والصادرات السلعية الأخرى، وصادرات المناطق الحرة وتجارة إعادة التصدير .

وتراجعت قيمة صادرات البترول الخام، نتيجة لالتزام الدولة بالحصة المقررة لها في منظمة الدول

المصدرة للنفط (أوبك)، خلال العام 2002 بنسبة 4.5 في المئة مقارنة بمستوى العام 2001، لتصل إلى 62.2 مليار درهم، على الرغم من ارتفاع السعر الوسطي المرجح للبترول الخام من 23.3 دولار أمريكي للبرميل في العام 2001 إلى 24.8 دولار أمريكي في العام 2002، كما انخفضت قيمة صادرات الغاز من 13.1 مليار درهم في العام 2001 إلى 12.4 مليار درهم في العام 2002.

وزادت قيمة صادرات المنتجات البترولية من 9.5 مليار درهم في العام 2001 إلى 12.1 مليار درهم في العام 2002، كما ارتفعت قيمة الصادرات المختلفة (شاملة الذهب غير النقدي وصادرات المناطق الحرة) من 40.1 مليار درهم في العام 2001 إلى 41.8 مليار درهم في العام 2002، وارتفعت كذلك قيمة إعادة التصدير إلى 53.5 مليار درهم في العام 2002 مقابل 51.2. مليار درهم في العام 2001

وارتفعت قيمة الواردات الإجمالية (شاملة الواردات السلعية المقدرة لكافة إمارات الدولة وواردات المناطق الحرة وواردات الذهب غير النقدي) في العام 2002 بنسبة 4.9% مقارنة بمستواها في العام 2001 لتصل إلى 143.7 مليار درهم.

وبلغ مجموع حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال العام 2002 أكثر من 172 ملياراً و356 مليون درهم، حيث بلغ حجم الواردات 122 ملياراً و582 مليون درهم، ومجموع الصادرات وإعادة التصدير 49 ملياراً و774 مليون درهم.

وانخفض الميزان التجاري في العام 2002 إلى حوالي 38.4 مليار درهم مقارنة مع 42 مليار درهم في العام 2001، وذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات النفطية من 65 مليار درهم إلى 62 مليار درهم.
وسجل الميزان التجاري لدولة الإمارات مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي السعودية والبحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت، فائضاً لصالحها خلال العام 2002 بلغ 1080 مليون درهم

وبلغت القيمة الإجمالية لصادرات الدولة إلى دول المجلس أكثر من 6.789 مليار درهم في العام 2002، فيما بلغت قيمة الواردات 5.7 مليار درهم[1].

[1] www.economy.ae

جدول رقم (**12**) : يبين مكانة النفط الاماراتي على الصعيد المحلي والعالمي وأثره

الوحدة : مليون برميل

	2011					2012
	انتاج الامارات العربية المتحدة	انتاج الشرق الاوسط	انتاج الاوبك	الانتاج العالمي	المرتبة عالميا	الامارات العربية المتحدة
الانتاج الاجمالي من النفط	3,088.26	26,874	35,179	87,329	7	3,213.19
انتاج النفط الخام	2,679.18	24,026	31,784	74,136	7	2,803.61
الاستهلاك	487.00	7,905	9,112	87,605	32	510.00[FFF]
صافي الصادرات من الواردات	2,601.26	18,969	26,067	–	165	2,703.19
الطاقة التكريرية	773	7,245	8,987	88,097	24	773
الاحتياطات المؤكدة (مليار برميل)	97.80	753	1,065	1,474	8	97.80

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات منظمة الاوبك

المطلب الثاني : أثر تقلب أسعار النفط على الناتج الداخلي الاجمالي الاماراتي [1]

أكد تقرير معهد التمويل الدولي دولي أن اقتصاد الإمارات سيحقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.6 % في السنوات المقبلة .%في الوقت الذي ستنمو فيه القطاعات غير النفطية ب 4.8

وأشار تقرير معهد التمويل الدولي التابع للبنك الدولي أن اقتصاد الإمارات الذي حقق نموا بلغ 4.8 % في العام الماضي مدعوما بزيادة طفيفة في إنتاج النفط الخام سيواصل نتائجه الإيجابية

خلال الأعوام المقبلة مدعوما بالإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وخاصة في أبو ظبي

إضافة إلى النمو القوي لقطاعات السياحة والنقل والتجارة في دبي .

وأوضح التقرير أن الانخفاض المتوقع في أسعار النفط في الأسواق العالمية لن يكون له تأثير كبير على اقتصاد الدولة بفضل نجاح سياسية التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة إلى جانب انخفاض سعر الإنتاج مشيرا إلى أن دبي نجحت في التعافي من تبعات .الأزمة العالمية وهي تواصل جهودها لتعزيز نجاحات مختلف القطاعات وخاصة السياحة والنقل

ووفقا للتقرير فإن اجمالي الاصول الاجنبية في الدولة سيرتفع الى 562 مليار دولار مقارنة مع 510 مليارات في العام الماضي في حين سيتراجع الحساب الجاري ليصل الى 53 مليار دولار مقارنة مع 54 مليار دولار في العام الماضي .

وأكد تقرير المعهد الدولي أن الإمارات مستمرة في تحقيق النمو المستدام بفضل مناخ الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي مكنها مع تحسن ربحية معظم مؤسساتها وشركاتها تقودها قطاعات السياحة والتجارة والنقل اضافة الى التعافي % من تحقيق نمو بلغ 4.8 .المستمر في قطاعات العقارات رغم ان العرض ما زال يفوق الطلب

وقال ان تراجع نمو اقتصاد الدولة الى 3.6 % مع نهاية العام الجاري سببه التراجع الطفيف في انتاج النفط لكن القطاعات .الاخرى غير النفطية مستمرة في تحقيق نمو كبير يتوقع ان يستمر خلال السنوات المقبلة وسط سياسة ناجحة للتنويع الاقتصادي

واكد الدكتور جورج العبد المدير التنفيذي ومستشار لدى المعهد في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان دول مجلس التعاون نتيجة 2013الخيلجي سجلت خلال العام الماضي نموا وصل إلى 5.8% ومن المتوقع أن يستقر النمو عند 3.8% في العام ثبات انتاج النفط الخام مشيرا الى ان هناك مؤشرات على مواصلة القطاع غير النفطي، الذي يشكل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، أداءه القوي ليستقر عند 5% هذا العام مع توقعات باستمرار نمو الانفاق الحكومي بمعدلات نمو تصل الى 15 % .خلال السنوات المقبلة

وقال العبد في مؤتمر صحافي عقد امس في دبي لإطلاق التقرير ان دول مجلس التعاون كانت رائدة في اتخاذ خطوات بناءة نحو تنويع الاقتصاد، فبينما يواصل القطاع النفطي انخفاضه من 41% في العام 2000 إلى 27% في الآونة الأخيرة، كان الانفاق

[1] تقرير المعهد الدولي التابع للبنك الدولي 2012

الحكومي لتطوير البنية التحتية والبيئة الاجتماعية هو المحرك الرئيس للنمو بمساهمة من القطاع الخاص داعيا الى مواصلة القيام بالاصلاحات الهيكلية من أجل المحافظة على معدلات النمو باعتماد أقل على القطاع النفطي .

وخاصة فيما يتعلق بمراجعة الانفاق الحكومي ووضعها على قائمة الأولويات التي يجب النظر إليها لدفع عجلة النمو والعمل على مثال: دعم مصادر الطاقة / دعم المحروقات) وتنويع مصادر العائدات كما يجب مواصلة بذل الجهود)رفع مستويات الكفاءة خاصة في الدول الأكثر تعداداً للسكان لإعادة توجيه محفزات العمل وتعزيز وجود فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص بشكل موسع .[1]

وأوضح الدكتور ان تعافي دبي مستمر في مختلف القطاعات الحيوية يعكسه اعلانها عودة المشاريع الكبرى التي تأجلت خلال السنوات الماضية بسبب الأزمة وتتمتع بنوك الامارة بسيولة جيدة تمكنها من تقديم التمويل اللازم لهذه المشاريع عند الحاجة .

ومع قدرة دبي على الوفاء بكافة التزاماتها المالية البالغة 10 مليارات في العام الجاري و 27 مليارا في العام المقبل تستمر الامارات في كونها واحدة من الدول التي تتمتع بفائض جيد في الميزان التجاري خلال السنوات المقبلة حتى مع تراجع أسعار النفط عند معدلات 85 دولارا للبرميل حيث يتوقع نمو القطاعات غير النفطية بمعدل يصل الى 5 % على المدى المتوسط.

108 دولارات متوسط سعر النفط

قال تقرير معهد التمويل الدولي إن متوسط سعر النفط يتوقع ان يصل إلى 108 دولارات أمريكية للبرميل هذا العام، وهناك توقعات بانخفاض طفيف في انتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي مما سيؤدي إلى انخفاض فائض الحساب الجاري لهذه الدول من أعلى مستوياته في العام 2012 والتي بلغت 389 مليار دولار أمريكي إلى 334 مليار دولار أمريكي في العام 2013. إلا أن هذا الانخفاض لن يؤثر بشكل كبير على الأصول الأجنبية التي من المتوقع أن ترتفع إلى 2.5 تريليون دولار في نهاية العام.

وأضاف التقرير انه منذ بداية الأزمة العالمية وتداعياتها وما تبعها من صعوبات ، قامت المؤسسات المالية التي تأثرت بالأزمة بتعزيز ميزانيتها بفضل دعم القطاع الحكومي والإشراف المتواصل والانتعاش في أسعار الأصول وزيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع العائدات.

وقد قامت البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الكبيرة منها التي تمتلك الحصة الأكبر من الأصول في المنطقة، بالمحافظة على رأس مال قوي وسيولة عالية. وقد بدأ مؤشر المخصصات بالانخفاض إلى جانب انخفاض نسبة القروض المتعثرة. هذا وتقدم دول مجلس التعاون الخليجي على تنفيذ بازل 3 بمراحل متفاوتة.

ويوضح التقرير أن هناك مجازفة إذا ما كانت التوقعات المستقبلية مبنية على انخفاض أكثر في أسعار النفط لفترة زمنية محددة إلى درجة يتعذر فيها إلغاء الانفاق الرأسمالي، الأمر الذي ينعكس سلبا على السياسة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي مما يجعلها أكثر محدودية.

[1] نفس المرجع السابق

ويستعرض التقرير توقعات لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة والتي تقوم على أحد احتمالين حول أسعار النفط: اولهما استقرار أسعار النفط عند 108 دولارات أمريكية للبرميل حتى العام 2020 والآخر احتمال بديل يفترض انخفاض سعر النفط إلى 85 دولارا أمريكيا للبرميل الواحد في بداية العام 2014 ليستمر حتى نهاية العام 2020، وإذا أخذنا الاحتمال الثاني بعين الاعتبار فإن الفائض المالي الإجمالي (والذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013) سوف يشهد .عجز بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2016 و 5% بحلول العام 2020[1]

وقد تنخفض الأصول الأجنبية بحوالي تريليون دولار بحلول العام 2020. ورغم أن الاحتمال الثاني بانخفاض سعر البترول إلى 85 دولارا أمريكيا للبرميل مستبعد في الوقت الحالي إلا أن

نمو انتاج البترول مقابل ضعف الطلب قد يؤثر على أسعار البترول ويؤدي إلى انخفاضها إلى هذا المستوى في السنوات المقبل

المطلب الثالث : اثر تقلبات الاسعار على الميزانية العامة لدولة الامارات

إن الميزانية الاتحادية تعتمد في تمويلها على مساهمات الامارات المكونة للاتحاد ،وبصورة خاصة الامارات المنتجة والمصدرة للبترول الخام و مشتقاته ، ولهذا نجد أن الميزانية الاتحادية تتأثر باستمرار وبشكل مباشر بالتطورات في السوق النفطية وانعكاساتها على العائدات النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية .

حيث تطور الناتج الاجمالي والناتج الغير النفطي بالاسعار الجارية من 254.2 مليار درهم سنة 2001 إلى 934.3 مليار درهم سنة 2008 بمتوسط نمو بلغ 20.4 % ، فتطور ناتج القطاع النفطي بمعدل 24.3 % (بالأسعار الجارية) ونحو 10.1 % (بالأسعار الثابتة). أما ناتج القطاع الغير نفطي فارتفعت مساهمته هو أيضا حيث بلغت 337.5 مليار درهم عام 2008 مقابل 175.7 مليار درهم عام 2001 بمعدل نمو بلغ 9.8%، وظلت نسبة مساهمة هذه القطاعات بالناتج متقاربة خلال عامي 2001 و 2008 وبلغت نحو 67 % في دلالة على التقدم الحاصل بسياسة التنويع نتيجة تزايد قيم مساهمة القطاعات الاقتصادية الواعدة في مكونات الناتج (مع استبعاد أثر الأسعار) ، ولم يعد يشكل النفط حاليا أكثر من نحو 35 % من دخل الدولة .

وقد نجم عن ما تقدم تطور حصة الفرد من الناتج الإجمالي على مستوى الدولة بالزيادة من 80.3 ألف درهم عام 2001 ، إلى 196.1 ألف درهم عام 2008 وهو ما يعد من أعلى مستويات الدخل العالمية. كما تطورت حصة الفرد من الناتج الإجمالي (غير النفطي) من 56.6 ألف درهم عام 2001 إلى 123.8 ألف درهم عام 2008 في مؤشر على مدي النجاح الذي حققته سياسة تنويع مصادر الدخل بالدولة .[2]

[1] نفس المرجع السابق ، تقرير المعهد التمويل الدولي التابع للبنك الدولي
[2] موقع وزارة الاقتصاد الإماراتي

الجدول التالي رقم (13) : يبين تطور الايرادات الاجمالية في المجال النفطي والغير نفطي بالنسبة ل(أبوظبي – دبي – الشارقة) خلال سنتي 2001 و 2008 :

	ابوظبي	دبي	الشارقة
الايرادات الاجمالية 2001	**148.4**	**66**	**24.1**
مساهمة القطاع النفطي 2001	**71.2**	**1.5**	**1.5**
نسبة المساهمة	**%48**	**%2.3**	**%6.2**
مساهمة القطاع الغير نفطي 2001	**77.2**	**64.5**	**22.6**
نسبة المساهمة	**% 52**	**% 97.7**	**% 93.8**
الايرادات الاجمالية 2008	**519.9**	**301.5**	**72**
مساهمة القطاع النفطي 2008	**326.9**	**6.9**	**6.9**
نسبة المساهمة	**%62.9**	**%2.3**	**%9.5**
مساهمة القطاع الغير نفطي 2008	**193**	**294.6**	**65.1**
نسبة المساهمة	**% 37.1**	**% 97.7**	**%90.5**

متوسط سعر البترول سنة 2001 بلغ 25.8$

متوسط سعر البترول سنة 2008 بلغ 91.2

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات وزارة المالية الاماراتية الوحدة : مليار درهم إماراتي

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك قفزة كبيرة في الايرادات الاجمالية بين سنتي 2001 و 2008 لجميع الامارات المدروسة (أبوظبي – دبي – الشارقة) فارتفع لدى أبوظبي من 148 مليار درهم إلى 519 مليار ، وعند دبي من 66 مليار الى 301 مليار درهم اما لدى الشارقة فارتفع من 24 مليار إلى 72 مليار درهم إماراتي .

ومن خلال الجدول نلاحظ ايضا أن الايرادات النفطية تشكل ما نسبته 62.9 % بقيمة 326.9 مليار درهم اماراتي من الايرادات الاجمالية سنة 2008 ، أما لدى دبي و الشارقة فتشكل ما نسبته 2.3 % و 9.5 % ، على التوالي بقيمة 6.9 مليار فقط . [1]

[1] تقرير ملخص لدراسة تنويع مصادر الدخل في الامارات العربية المتحدة _ جامعة أبوظبي 2011،

أثر ارتفاع الايرادات على دخل الفرد الاماراتي :

كان للتطور الواضح في ايردادات دولة الامارات العربية المتحدة والذي يبقى من أهم أسبابه ارتفاع متوسط سعر البترول من 25.8 دولار امريكي إلى 91.2 دولار كان له أثر بالغ في ارتفاع متوسط دخل الفرد حيث كان على على مستوى إمارة أبو ظبي الأكبر بين كل الإمارات وبلغ 267.9 ألف درهم عام 2007 ، ومن بعدها دبي بقيمة 178.7 ألف درهم عن نفس العام ،

بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي غير النفطي على مستوى إمارة دبي الأكبر بين كل الإمارات وبلغ 175.3 ألف درهم مقارنة بالمتوسط في أبو ظبي الذي بلغ 106.5 ألف درهم . [1]

[1] تقرير ملخص لدراسة تنويع مصادر الدخل في الامارات العربية المتحدة _ جامعة أبوظبي 2011،

خاتمة الفصل :

تعتبر الجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة من بين الدول المصدرة للنفط هما اعضاء في منظمة الأوبك ، وتصديرهما للنفط يعني إعتمادهما الكبير على مداخيل هانه المادة في تمويل الميزانية العامة حيث تعتمد الجزائر بما نسبته أكثرمن 97% ، على الريع البترولي أما الامارات فتعتمد بما نسبته 85% حسب الاحصائيات الحديثة .

هاته السياسة تعتبر سياسة غير آمنة حيث أن التغير في سعر البترول يؤثر على المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة ، مما جعل الامارات تفكر عن الاستغناء عن هذا المصدر خلال العقدين القادمين والاعتماد على التنويع الاقتصادي (السياحة ، الخدمات ..... وغيرها) من القطاعات التي تساهم في رفع نسب النمو الاقتصادي بشككل ملموس وهذا ما نجحت فيه إمارة دبي منذ سنة 2010 ، أما سياسة الجزائر فلم تراوح مكانها منذ العقد السابع من القرن الماضي حيث النفط هو المتحكم في السياسة الاقتصادية لدولة الجزائر .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

يعتبر النفط أهم سلعة في الاسواق العالمية حاليا ، حيث يتميز بعدم ثبات اسعارها مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها او المستوردة ، خاصة المنتجة منها مما جعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل في صورة دولة الامارات العربية المتحدة ،

كما تشهد معدلات النمو في الدول العربية عامة و(الجزائر والامارات) بصفة خاصة تذبذب جراء عدم استقرار الاسعار النفط التي تعتبر من أهم العوامل المؤثر فيه ، وتسعى السياسات الجديدة لهاتين الدولتين لوضع إقتصادي منتعش لتجنب التوتر في الاوضاع الاجتماعية للشعوب العربية .

النتائج :

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى جملة من النتائج وهي كالتالي :

. الاسواق والأسعار النفطية قديمة بقدم مادة النفط .

. تؤثر تداعيات الازمة المالية العالمية على الأسعار النفطية

. هناك علاقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي

. لا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الريع البترولية والممنهجة منذ سبعينيات القرن الماضي .

. يعتمد الاقتصاد الاماراتي في سياساته الحديثة على سياسة تنويع مصادر الدخل الساعية للتخلص من الاعتماد على المداخيل النفطية .

الاقتراحات والتوصيات :

بعد كل ما إستخلاصناه من خلال دراستنا إرتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات امتعلقة بموضوعنا في النقاط التالية :

. يجب ترشيد إستغلال موارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة .

. يجب البدء في الاستكشافات في المناطق الغير مكتشفة وفي المجال البحري .

. وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة ، عن طريق تنويع مصادر الدخل كالإمارات

. الاقتداء بالسياسة النفطية الاماراتية الساعية لتخفيف وزن الذي يمثله النفط في حجم الصادرات الكلية .

آفاق البحث :

بفعل تطور التكنولوجيا الحديثة تسعى الدول إلى الدخول في مرحلة ما بعد النفط لتجنب آثاره السلبية على إقتصاديات الدول ، لكن يبقى النفط أهم مورد إستراتيجي حاليا وذو مكانة مميزة في عالمنا فهو موضوع الاهتمامات الدولية والاقليمية قابل للدراسات وهو آفاق للبحث .

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. اسماعيل محروس ، إقتصاديات البترول والطاقة ، دار الجامعة المصرية 1998.
2. برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين
3. محمد أحمد الدوري " محاضرات في الإقتصاد البترولي " ديوان مطبوعات الجامعة ، الجزائر،1983 .
4. محمد أحمد الدوري " مبادئ إقتصاد النفط " دار شموع الثقافة الجزائر 2003 .
5. ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004 ديوان المطبوعات الجامعية 2005 .

ثانيا : المذكرات

1. قويدري قوشيح بوجمعة ، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على لاتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2008_2009 .
2. مدشن وهيبة ، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973_2003 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004_2005 .
3. عبادة عبد الرؤوف ، مححدات سعر النفط منظمة الاوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970_2008 و مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ، 2011_2010 .
4. حمادي نعيمة ، تقلبات اسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008 ، مذكرةلنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2008_2009 .
5. غربال محمد أنور و رزقة سيدي عمر ، تأثير تذبذب أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة ،دراسة حالة الجزائر والكويت ، مذكرةلنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2010_2011 .
6. بن ساسي نورة ، بن ميلود فتيحة ، التطور التاريخي وأثره على السوق النفطية العالمية ، مذكرةلنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2010_2011 .
7. قرورنقة وليد ، مفاتيح إدريس ، الشركات النفطية الوطنية وآثرها على السوق النفطية العالمية ، مذكرةلنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2010_2011 .

ثالثا : التقاريروالمحاضرات :

1. تقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاوبك 2012 .

2. تقرير المعهد التمويل الدولي التابع للبنك الدولي 2012 .

3. تقرير ملخص لدراسة تنويع مصادر الدخل لدولة الامارات 2012 .

4 . محاضرات الاستاذة أمينة مخلفي الموسم الجامعي 2010 _2011

رابعا : المواقع الالكترونية

. موقع وزاراة المالية الاماراتية

. موقع وزارة الاقتصاد الاماراتية

. موقع جامعة . أبوظبي .

www .economy .ea

http://www.alriyadh.com/2007/10/22/article288300.html

خامسا : المراجع باللغة الاجنبية

Longatte et Vanhove, op cit